

345

مكتبة  
الشيخ محمد باقر

مكتبة  
الشيخ محمد باقر

مكتبة  
الشيخ محمد باقر

مكتبة  
الشيخ محمد باقر







م

قد دخل في صور الراجي العبد المذنب  
بكره بل بالي بكره بن عبيد الله التميمي

غفر

عبد الله بن محمد

م  
٢٠/١٩  
م

م

م  
م  
م

م

م

م

م  
م



هذا كتاب منية المصلي  
 بسم الله الرحمن الرحيم  
 الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على رسول الله محمد  
 خاتم النبيين والصلوة والسلام على جميع الانبياء  
 والمرسلين **اعلموا** وفقكم الله تعالى وانا بآياتنا من انواع  
 العلوم كثيرة واهمها انواع بالتحصيل مسائل الصلوة  
 فلما رايتم رغبة المقتسين في تحصيلها التفتت بكثر  
 وقوعه وما لا بد له من مصنفات المتقدمين  
 ومن مختارات المتأخرين نحو الهداية والمجيب وشرح  
 الاسيحاوي والغنية والمحقق والنخبة وقتاوى  
 قاضي خان وجامعيه وسميته منية المصلي وغنية  
 المبتدئ واسئل الله تعالى ان يجعلها اعتمده خالفا  
 لوجهه ومكفرا لذنوبي بفضلته ورحمته وان يغفر لي  
 اذ ذات

ما روي عن  
 والاعرج  
 ابي عبد الله  
 قد صرح في هذا  
 بغير بيان في  
 كتابه

في الصلوة

ولو الله ولا تاذي وهو الموفق للسداد ومنه  
 الهداية والرشاد **كتاب الصلوة** اعلم بان الصلوة  
 فريضة ثابتة بالكتاب والسنة واجماع الامة  
 اما الكتاب فقوله تعالى اقيموا الصلوة وقوله  
 تعالى وقوموا لله قانتين اي صلوا لله قانتين خاشعين  
 وقوله تعالى حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى  
 وقوله تعالى فسبحان الله حين تمسون وحين  
 تضحون وقوله تعالى ان الصلوة كانت على المؤمنين  
 كتابا موقوتا اي فرضا موقوتا واما السنة فاروي  
 عن النبي عليه السلام انه قال بني الاسلام على خمس  
 شهادات ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله واقام  
 الصلوة وايتاء الزكاة وصوم شهر رمضان و  
 حج البيت من استطاع اليه سبيلا وقوله عليه  
 السلام لكل شئ علم وعلم الايمان الصلوة للحسب  
 وقوله عليه السلام الصلوة عماد الدين فمن

والله المربع والكتاب

اي المراد بالوسطى الصلوة الوسطى  
 بغير اوله وآخره  
 والارض وعشيرة

هذا يعني ان  
 كل شئ علم وعلم

في كتابه

لدي

ولو



اقامها فقد اقام الدين ومن تركها فقد هدمه  
 الدين وقوله عليه السلام خمس صلوة افترضهن  
 الله تعالى على العباد من احسن وضوئهن وصلاتهن  
 لوقتهن واتدركوهن وسجودهن وخشوعهن  
 كان له على الله عهدا ان يغفر له وقوله عليه  
 السلام الفرق بين العبد المؤمن والكافر ترك الصلوة الخمس  
 . **واما اجماع الامة** فان الامة قد اجتمعوا من لدن  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم على فرضه  
 الصلوة من غير تكليف ولا منازعة واجماع المسلمين  
 حجة لقوله عليه السلام لا تجتمع امتي على الضلالة  
**فصل** ثم اعلم بان للصلوة شرائط قبلها و  
 فرائض بعدها وركائنا واجبات وسنن وادابا  
 وكرامية ومناهيا **اما الشرائط** التي قبلها فستة  
 الطهارة من الحدث والطهارة من النجاسة وستر  
 العورة واستقبال القبلة والوقت والنية

فان من اجتمع على الضلالة فليس من امتي

اما الطهارة

واما الطهارة من الحدث <sup>من الجنابة</sup> فالاعتسال والوضوء  
 عند وجود الماء والقدرة عليه وعند عدمها  
 التيمم <sup>اي غسل الاستعمال</sup> وكل واحد منها فرائض وسنن واداب  
 منها واما فرائض الوضوء فاربعة كما قال الله تعالى  
 عز وجل في كتابه يا ايها الذين امنوا اذا قمتم  
 الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم وايديكم الى المرافق  
 وامسحوا برؤوسكم وارجلكم الى الكعبين الآية  
 والمرفقان والكعبان يدخلان في فرض الغسل وكذا  
 ما بين العذارين والاذنين يجب غسله <sup>طريق</sup> والمفروض  
 في مسح الرأس مقدار الناصية وهو ربع الرأس  
 كما روي لمغيرة بن شعبة رضي الله عنه ان النبي صلى الله  
 تعالى عليه وسلم اتى بسياسة قوم فبال وتوضا  
 ومسح على ناصيته وخفيه <sup>السلطة نضر النجاسة</sup> واما السنة فغسل  
 اليدين قبل ادخالهما الاناء الى الترسيع ثلثا وكيفية  
 ان كان الاناء صغيرا بحيث يمكن رفعها فانه ياخذ بيمينه  
 ويقلعها من يمينه ويضعها في يده

عند اي حنفية ولا ريب ان الله وعنه اي يوسف لا يجزئ

كونه متبعا لغيره



بشماله ويصب الماء على عينيه حتى يغسلهما  
ثلاثا فان كان الاناء كبيرا لا يمكن رفعها ان كان  
معه انا صغيرا ياخذ بها شماله وياخذ  
الماء من الاناء الاكبر ثم يصب الماء على اليمنى  
وان لم يكن معه انا صغير فيدخل اصابع يده  
اليسرى مضومة دون الكف ويرفع الماء من تحت  
ثم يصب الماء على يده اليمنى حتى يغسلها ثلاثا  
ثم يدخل اليمنى بالغاما بلغ هذا اذا لم يكن على يده  
نجاسة كذا ذكر في الخلاصة الواقعة وتسمية الله  
تعالى فابتداء الوضوء والاصح انه يسمى مرتين  
مرة قبل كشف العورة ومرة بعد سترها عند  
ابتداء غسل سائر الاعضاء والسواك والمضمضة  
والاستنساغ باثنين جديدين واصل الماء  
الى ما تحت الشارب والحاجبين ومسح ما استبرأ  
من الحية وتخليها واستيعاب جميع الرأس

في المسح بها واحد وكيفية الاستيعاب ان ياخذ الماء  
ويبل كفيه واصابعه ثم يصب على اصابعه ويضع على  
مقدم رأسه من كل يد ثلث اصابع ويمسك بها يمينه  
وسبائنه ويجافي بصر كفيه ويمتد بها الى قفاه ثم  
يضع كفيه على جانبي الرأس ويمسحهما بكفيه فان  
مسح باصبع واحد صغير قدر ربع الرأس لا يجوز عند  
الثلاثة ويمسح ظاهر اذنيه باطن ابراهيمه ويمسح  
باطن اذنيه باطن مستحجته ويمسح القبة بظهور  
الاصابع الثلاثة كذا ذكر في المحيط ويمسح القبة بماء  
جديد وقال بعضهم هو اداب وتخليل الاصابع  
وتكرار الغسل الى الثلاثة والنية والترتيب والدلك  
والمولات واما ادابه فهو ان يتأهب للصلوة قبل  
دخول الوقت وان جلس للاستحباب الى بين القبلة  
او الى يسارها متفرجا اليدين الا ان يكون صائما وان  
يعمل مخرج النجاسة اذا لم يتجاوز النجاسة فخرجها

وسمى ظاهر اذنيه باطن ابراهيمه  
وباطن اذنيه باطن مستحجته

ان يجلسها نازلا  
ان يجلسها نازلا

منوعها



أما إذا تجاوزت فخرجها ولم تكن قد <sup>الدبر</sup> فغسله  
 سنة وإن كان قد <sup>الدبر</sup> فغسله واجب وإذا  
 زادت على قد <sup>الدبر</sup> فغسله فرض وإن يغسله  
 حتى يقيه وليس فيه عدد <sup>مسنون</sup> ويغسل يده  
 قبل الاستنجاء وبعد هو المختار كذا ذكر في الفتاوى  
 ولو استنجى بحجر واحد وحصل الإنقاء يكون مقبهاً  
 للثنية عندها ولو استنجى بثلاثة أحجار ولم يحصل  
 الإنقاء لم يكن مقبهاً للثنية <sup>فليس فيه عدد مسنون</sup>  
 وكذا في الاستنجاء بالأحجار <sup>والمسح</sup> حتى يقيه  
 وإن مسح موضع الاستنجاء بالخرقة بعد الغسل قبل  
 أن يقوم <sup>مقامه</sup> فإن لم يكن معه خرقة يحفظه بيده <sup>اليسرى</sup> وإن يستر  
 عورته حين يفرغ وإن يتولى أمر الوضوء بنفسه ولا يأم  
 غيره لقوله عليه السلام <sup>مستتر</sup> أنا لا أستعين على طاعة الله  
 تعالى بغير عذر وإن جلس مستقبل القبلة عند غسل  
 سائر الأعضاء وإن لا يتكلم بكلام الدنيا وإن يتشهد

في أثناء الوضوء

عند

وإن يتقرب منه مذنب فلا يغسل عليه إذا لم يتذكر الاحتلام  
 وإن استيقظ فوجد في أحليله بلاءً ولم يتذكر الاحتلام  
 أن كان ذكره مستتراً قبل النوم فلا يغسل عليه  
 • وإن كان ساكناً فغسله الغسل هذا إذا نام قائماً  
 أو قاعداً أما إذا نام مضطجعا أو يتقرب منه منى فغسله  
 الغسل المذكور في المحيط والزحيرة قال شمس الأئمة  
 الحلواني رحمه الله هذه المسئلة يكثر وقوعها  
 والناس عنها غافلون وإن احتلم ولم يخرج منه شيء  
 لا يغسل عليه وكذا المرأة وقال محمد رحمه الله عليه  
 يجب عليها الغسل احتياطاً وبه يفتي بعض المشايخ  
 رحمه الله عليه ولو جامع أو احتلم واغتسل قبل  
 أن يقول ثم خرج ببقية المني وجب الغسل ثانياً عند  
 أبي حنيفة ومحمد رحمه الله <sup>الملة</sup> فإن قالوا لا يغسل  
 ولو اغتسل ثم خرج منها ببقية المني الزوج لا يغسل  
 عليها إلا جامع ولو أفاق السكران فوجد منياً







وذكر في المحيط اذا كان على ظاهر اليد جلد السمك  
 او خبز مصنوع وقد جف وغسل او توضع  
 ولم يصل الماء الى ما تحته لم يجز وفي الرخوة في  
 مسألة الجناء وفي الدرن والطين يجري وضوءهم  
 للضرورة وعليه الفتوى وان كان برجله شقاق  
 فجعل فيه الشجة ان كان لا يضره ا يصل الماء الى ما  
 تحته لا يجوز وان كان يضره يجوز وايصال  
 الماء الى داخل السرة فرض وكذا الاستنجاء بالماء  
 عند الغسل وان لم يكن عليه نجاسة وكذا تخيل  
 الاصابع في الاغتسال والوضوء فرض ان كانت  
 الاصابع منضمة غير مفتوحة وان كانت  
 مفتوحة فهو سنة وكذا انقاء البشرة وبيل  
 الشعر لقوله عليه السلام لا قبلوا الشعر وانقوا  
 البشرة واقوله عليه السلام ان تحت كل شعرة  
 جنازة ولو بقي شئ من بدنه لم يصبه الماء لم

ربهود

يخرج من الجنابة وان قل وشرب الماء يقوم مقام  
 المضمضة اذا بلغ الماء الفم كله وان تركها ناسيا  
 فصلي ثم تذكر يضمض ويعيد ما صلى وسنة الغسل  
 ان يقدم الوضوء عليه الا غسل الرجلين ويزيل النجاسة  
 عن بدنه ان كانت ثم يصيب الماء على رأسه وسائر  
 جسده ثلثا وان يتنجس عن ذلك المكان فيغسل قدميه  
 وان لا يسرف في الماء وان لا يقتصر وان لا يستقبل القبلة  
 وقت الغسل وان يدلك كل اعضاءه في المرة الاولى  
 وان يغتسل في موضع لا يراه احد وان لا يتكلم بكلام  
 الدنيا قط ويستحب ان يمسح بمنديل بعد الغسل  
 وان يغسل رجليه بعد اللبس وان يصلي بسجدة  
 واما النية فليست بشرط في الوضوء والاغتسال  
 حتى ان الجناب اذا اغتسل في الماء الجاري او في الحوض  
 الكبير للتبريد او قام في المطر الشديد وتمضمض  
 واستنشق يخرج من الجنابة والاغتسال على احد عشر

نفقة الفسقة  
 قال عليه السلام  
 من لم يقم الوضوء  
 فليس بمؤمن  
 الا ان يكون على حجر او حشب او غير ذلك

كيلا يبقى لمعة من



وجهاً خمسة منها فريضه من الحيض والنفساء  
 والتقاء الختانين مع غيبوبة الخسفة وخروج المنى  
 على وجه الدفق والشهوة والاحتلام اذا خرج  
 منه المنى او المني واربعة منها سنة غسل يوم  
 الجمعة والعيدين ويوم عرفة وعند الاحرام  
 واحد منها واجب وهو غسل الميت حتى  
 لا يجوز الصلوة عليه قبل الغسل او التيمم عند عدم  
 الماء واحد منها مستحب وهو غسل الكافر  
 اذا اسلم هكذا ذكره شمس الائمة السرخسي في شرحه  
 وذكر في المحيط ان الكافر ان اجنب ثم اسلم الصحيح  
 انه يجب عليه الغسل ولا يجوز للحائض والنفساء  
 وللجنب قراءة القرآن يعني اية تامة وان قرأ ما دون  
 الآية او قرأ الفاتحة على قصد الدعاء او الآية التي  
 تشبه الدعاء على نية الدعاء يجوز لانهم غير  
 ممنوعة عن الدعاء قبل يكره وقيل لا يكره واما

وهو الصحيح

قراءة القرآن

قراءة دعاء القنوت فلا يكره في ظاهره من ذهب  
 اصحابنا وعن محمد انه يكره ولا يكره التيمم بالقنوت  
 والتقليم للصبي احرفا حروفا وكذا لا يجوز للحائض  
 والنفساء والجنب والمحدث كتابة القرآن وذكر  
 في الجامع الصغير المنسوب الى قاضي خان لا بأس  
 للجنب ان يكتب القرآن الصحيفة على الارض عند  
 ابي يوسف ولا يجوز له مش المسح بالاناء  
 ولا اخذ درهم فيه سورة من القرآن لا بصوته  
 الا بصوته وكذا للمحدث هذا اذا كان الغلاف  
 غير مشرر وان كان مشررا لا يجوز والحويطة  
 احق من الغلاف في انه لا يكره فان اخذ بكمه  
 لا بأس به عند محمد <sup>وعنه والجامع الصغير</sup> ولو كثر بعض مشايخنا انه يكره  
 لأن الثوب تبع له وذكر فيه ايضا لا بأس به بدفع  
 المصحف واللوح الى الصبي <sup>اقول</sup> او الحوط ان ياخذ بكمه  
 ويدفعه ويكره مش تفسير القرآن وكتب الفقه

لأنه صار كالجنب يشترط انصاف



الشيخ  
الشيخ

۱۰۰

نظرة من انجم وضوءه لانه  
عنه

وضربة للذراعين يعني اليدين الى المرفقين  
وصورته ان يضرب يديه على الارض او على ما  
يحسن الارض ضربة متفرجا اصابعه ويقبل  
بهما ويدير تويفعهما ثم ينفضهما مرة واحدة  
في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف <sup>الله</sup> رحمه الله  
ينفضهما مرتين ولا يجب عليه ان يلمح عضوي  
التيمم بالتراب فيمسح بهما وجهه ثم يضرب ضربة  
اخرى على ذلك الموضع او على موضع اخرى كما  
ذكرنا في نفضهما ويمسح اليمنى باليسرى من  
رؤس الاصابع الى المرفقين واستيعاب الضوئ  
واجب عند الكرخي رحمه الله عليه وفي ظاهر  
الرواية عن اصحابنا حتى لو ترك شيئا قلبا  
من مواضع التيمم لا يجزيه وروى الحسن عن  
اصحابنا رحمه الله ايضا الاستيعاب ليس بواجب  
حتى لو ترك اقل من ربع مجزئته وعلى هذه الرواية

واليسرى باليمن

بالبحر

الفصل



فنزع الخاتم والسوار وتحليل الإصابع لا يجب  
 وعلى تلك الرواية يجب فينبغي ان يحاط ورث  
 عن محمد رجة الله عليه أنه لو ترك ظهر كفيه  
 لا يجز به ومقطوع اليدين من المرفقين مسح  
 موضع القطع وأما شرطه فالنية ولا يجوز  
 بدون النية وكذا طلب الماء إذا غلب على ظنه  
 أن هناك ماء أو كان في العمرانات وأخبر به إنسان  
 وجب الطلب بالأجماع وإنما الخلاف فيها إذا  
 لم يغلب على ظنه أو أخبر به أحداً أو كان  
 في القلوات عندنا لا يجب خلاف الشافعي رجة  
 ولو أخبر إنسان بعدم الماء جاز بل خلاف  
 وكذا من شرطه عجزه عن استعمال الماء حتى  
 أن المريض إذا خاف زيادة الموص أو إبطاء  
 جاز له التيمم وذكر الاستسجاء في شروحه ج  
 على جميع جسده جراحة أو على أكثره أو به

بالج

أو أخبر به إنسان  
 أو أخبر به إنسان

فصب  
 أو أخبر به إنسان  
 أو أخبر به إنسان

أو أخبر به إنسان  
 أو أخبر به إنسان

أو أخبر به إنسان  
 أو أخبر به إنسان

جدي في التيمم ولا يجب غسل الموضع الذي  
 لأجراحة به وكذلك إذا كان على أعضاء الوضوء  
 كلها أو على أكثرها جراحة يستحب أن كان على أقلها  
 جراحة وأكبرها صحيح فإنه يغسل الصحيح ومسح  
 على الجروح وإن لم يضره المسح عليه وإن كان  
 يضره المسح مكشوفة يشبهها بشئ ويسمسح  
 فوقه وإن ضره يربط عليها الحبرة فمسح  
 عليها أو الصحيح في المصراة إذا غلبت إن يغسله  
 البرد أو يرضه تيمم عند رجة رجة الله عليه  
 وإن كان خارج المضر تيمم الانقار وإن خرج  
 مسافراً أو محتطاً أو خرج من قرية إلى قرية يجوز  
 له التيمم إن كان بينه وبين الماء نحو الكيل أو أكثره أو الكيل  
 أربعة آلاف خطوة وهو ثلث الفرسح سواء خرج  
 حباً أو لجنب سد الخروج وإن كان معه ماء  
 في رحله فمسحه فستيمم وصلى ثم ذكر الماء في الوقت



لم يعد عندي حنيفة ومحمد رجبهما الله وقال  
 ابي يوسف بعد ما وان تذكر بعد الوقت لم يعد  
 في قولهم جميعا واذ انتم وصلوا والماء قريب  
 منه وهو لا يعلم اجزاء وان كان غائب على ظنه  
 مع رفيقه ماء لا يجوز له التيمم قبل ان يسئل منه اذا  
 كان غالب على ظنه انه يعطيه وان يتم قبل ان يسئل  
 عنه فصلي ثم سئل فاعطى يلزمه الاعادة في الوقت  
 وان خرج الوقت لم يعد وان كان لا يعطيه الا بالتميم  
 فان لم يكن له ثم يتيمم بالاجماع وان كان معه مال  
 زيادة على ما يحتاج اليه في الزاد ان باعه بمثل القيمة  
 او بفين يسير لا يجوز له التيمم وان باعه بفين  
 فاحسن يتيمم والفين الفاحش ما لا يدخل تحت  
 تقويم المقومين وقال بعضهم تضعف التيمم  
 وعن ابي نصر الصفاري رحمه الله ان المسافر  
 اذا كان في موضع عز الماء فيه فالأفضل ان يسئل

عن رفيقه وان لم يسئل اجزاء وان كان في موضع  
 لا يعرف الماء فيه لا يجزيه قبل الطلب كما في العمارة  
 رجل معه ماء من زم في قنينة قد قصرت رأس  
 الاناء وهو حمله للعطية او للاستشفاء لا يجوز  
 له التيمم ولو ربه لاخر وسأله اليه لا يجوز له ايضا  
 عند نسيان القدرة بواسطة الرجوع كذا ذكر في المحيط  
 وان لم يكن معه دلو او رشاء هل يجب ان يسئل من رفيقه  
 قالوا لا يجب ولو سئل فقال له انتظر فعند ابي حنيفة  
 ينتظر الى اخر الوقت فان خاف فوت الوقت يتم و  
 يصلي وعندهما ينتظر وان فات الوقت وكذا  
 الغاري ومع رفيقه توب واجمعوا على انه في الغار  
 ينتظر وان فات الوقت ومن لم يجد ماء الاسور  
 الحار او البغل يتوضأ به وتيمم وبايتها بقاء جاز  
 ولكن الأفضل ان يبدأ بالوضوء ومن لم يجد  
 ماء الاسور الفرس عن ابي حنيفة رحمه الله عليه

من سئل  
 ابي حنيفة



روايتان في رواية مشكوك وفي رواية مكره  
ومن لم يجد الا نبيذ التمر فعند أبي حنيفة  
يتوضأ به وعند أبي يوسف <sup>وانتم انتم</sup> يمسح بيمينه وعند محمد  
رحمة الله عليه يجمع بينهما ومن لم يجد الا  
عصير العنب لا يتوضأ به بالاجماع <sup>انتم او زوم</sup> حب وجد  
الماء في المسجد وليس معه احد يتيم ويدخل وان  
لم يصل الماء يتيم ثانيا للصلوة لان النية <sup>لن يخرج الماء</sup> للصلوة  
شروط لصحة التيمم وكذا لو تيمم لمس المصحف  
او قراءة القرآن عند عدم الماء بخلاف سجدة التلاوة  
وصلوة النافلة والجماعة فانه يصلي بذلك  
التيمم المكتوبات رجل في رجله ماء وهو لا يعلم  
به فتيمم وصلى ان كان وضع نفسه او غيره بامر  
ففسخه فهو على الخلاف الذي ذكرنا وان كان  
وضع غيره بغير امره لا يعيد بالاتفاق ولما مسئلة  
العارف فاذا نسي ثوبا في المتاع من المشايخ من

والتيمم لا ينافي في ذلك  
لان التيمم لا ينافي في ذلك  
من العبادات طهارة النفس

لعمري مستحقة  
خلاف لا يوافقهم  
ان او

قال

قال على هذا الخلاف ومنهم من قال لا يجوز إعادة  
الصلوة وعن محمد <sup>لانه لا يصح الصلوة بعد ما لا يجد الا يوسف</sup> انه قال يجوز ولما تيمم وهو  
على شط نهر ولم يعلم بالماء فهو على هذا الخلاف  
الذي ذكرنا ولو كفر بالصوم باليمين وفي ملكه  
رقبة او ثياب او طعام ففسخه والصحاح انه لا يجوز  
وعند أبي يوسف جرح وعندهما يجوز ويستحب  
ان يأخر الصلوة الى اخر الوقت اذا كان يري جوارح  
الماء ثم لا يفرط في التأخير حتى لا يقع الصلوة  
في وقت مكره ولو تيمم قبل دخول الوقت جاز  
عندها ولو كان معه ماء ولكن يخاف على نفسه  
او دابة العطش يجوز له التيمم المحبوس في الشجر  
يصلي بالتيمم ويعيد اذا خرج عند أبي حنيفة و  
محمد رحمهما الله وقال أبو يوسف لا يعيد  
والاسير في دار الحرب اذا منع عن الصلوة والوضوء  
يتيمم ويصلي بالايها ثم يعيد ما صلى ولجئوا

في صلاة العسيرة  
عند أبي يوسف



على ان الماشي لا يصلي وهو يمشي <sup>بالايمان</sup> والساجد لا يصلي <sup>بل هو قاصد الى ايمان</sup>  
 وهو ساجد بخلاف المنهزم وهو يصلي راكبا <sup>تؤمن</sup>  
 بايما واقفا وتسير دابته وتعدوا ولو صلى بالايمان <sup>ان يكون</sup>  
 لخوف عذو او سعي او مرض او طين لا يعيد الاجماع  
 والمقيدا اذا صلى قاعدا يعيد عندي خيفة رحمة الله  
 ومحمد <sup>مدونة او يجمع</sup> وعندي يوسف رح لا يعيد ويجوز التيمم  
 عندي خيفة ومحمد رحمه الله بكل ما كان من  
 جنس الارض كالتراب والحجر والرمل والزنجير والحل  
 والمردسج والنورة والبقرة وما اشبهها ولا يجوز  
 التيمم باليسر من جنس الارض كالذهب والفضة  
 والحديد والرصاص والخطة وسائر الحبوب  
 والاطعمة وان كان على هذه الاشياء غبار يجوز  
 بغبارها عندي خيفة رح وفي احد الروايتين  
 عن محمد رح ثم الشوط عندهما حجر المكس على الارض  
 حتى لو وضع يديه على صخرة لا غبار عليها او على

وعند ايدي يوسف لا يجوز  
 الا بالتراب والرمل خاصة  
 والقفور الخامس قوة  
 او ان كان على هذه الاشياء  
 غبار لا يجوز فيه

١٥  
 ٨١  
 ارض ندية ولم يتعلق بيديه شئ يجوز عندي  
 خيفة رح وفي احد الروايتين عن محمد رح لا يجوز  
 واما الفرق بين الصخرة وبين الذهب والفضة  
 فما خلقا في الارض وليسا من جنس الارض  
 لكن الذهب والفضة يذوبان في النار ولا يذوب  
 الصخرة فيها كالتراب واما التيمم بالاجر فعندي  
 خيفة رح يجوز مطلقا وعند محمد رح يجوز ان  
 كان مدقوقا او كان عليه غبار ولو تيمم بغبار ثوبه  
 او غيره من الاغبار الطاهرة او هبت الريح فاصاب  
 وجهه وذراعيه فسمي بنية التيمم جاز عندي  
 خيفة ومحمد رحمه الله سواء وجد ترابا اخر  
 او لم يوجد وعند ايدي يوسف رح لا يجوز ان وجد  
 ترابا اخر واما التيمم بالملح ان كان مائيا لا يجوز وان  
 كان جليا يجوز وقال شمس الائمة الصحيح عندي  
 انه لا يجوز كذا ذكر في المحيط والسبخة بمنزلة

جواز

ان لم يتعلق شئ

لانها مودعان

ط كالبسائر كالحجوات والسج



الملح وذكر الاستنجار في شوحه يجوز التيمم  
 بالستجة مسافر اصابه مطر فابتل ثوبه وسرحه  
 ولم يجد تيرا ولا ماء فانه يلمح ثوبه بالطير ويحفظه  
 ويفركه وتيمم به ولا يجوز التيمم بالطير قال  
 شمس الائمة <sup>رح</sup> لا تيمم بالطير وان فعل يجوز و  
 كذا يجوز التيمم بالحصى والاراضي والحصى والكبر  
 والجانب والفضارة والحيطان من المدسوسا كان  
 عليه غبار او لم يكن ولا يجوز التيمم بالفضارة المظلي  
 بالانكثتة بطن الفضارة وظهرها على السواء الا اذا  
 كان عليه غبار ولو تيمم بالخرق ان كان متخذاً  
 من التراب الخالص ولم يجعل فيه شئ من الارو  
 جاز وان تيمم بالرماد لا يجوز واذا احتلط  
 الرماد بالتراب غالباً يجوز والا فلا واذا اما  
 الارض نجاسة فحقت بالشمس فذهب اثرها  
 جازت الصلوة عليها ولا يجوز التيمم منها في ظاه

للموضع

ان كان التراب و  
 كان الرماد غالباً  
 لا يجوز

كقوله  
 اوز في شوحه

الرواية

الرواية وروى عن بعض اصحابنا رح انه يجوز  
 واذا تيمم الرجل من موضع فتيمم اخر من ذلك  
 الموضع ايضا لجاز والتيمم في الجنبه والحد  
 والميت سواء ولو صلى بالتيمم ثم وجد الماء  
 في الوقت لا يعيد والصحيح في المصير بتيمم  
 الحيازة اذا خاف الفوت الا الولى وذكر في الكافي  
 يجوز للولى التيمم ايضا وكذا اذا احدث المتوضي  
 في صلوة العبد تيمم وبني في قول ابي حنيفة رح  
 وعندهما يبني بالوضوء وان خاف خروج الوقت  
 تيمم وبني بلا خلاف ولو خاف خروج الوقت  
 في سائر الصلوة لا يتيمم بل يتوضأ ويقض ما فات  
 وكذا لو خاف فوت الجمعة يتوضأ ويصلي  
 الظهر ولو تيمم لمس المصحف او لدخول  
 المسجد عند وجود الماء والقعدة عليه  
 فذلك ليس بشئ المسافر يطأ جاريته



وأن علم بعدم الماء وتيمم جاز وينقض التيمم كل شيء  
 ينقض الوضوء وينقضه أيضا روية الماء إذا قد  
 على استعماله وإن رأى في خلال الصلوة فسدت  
 صلوته وإن رأى سور الجمار أو نبت التمر فسدت  
 صلوته عند أبي حنيفة ربح وإن رأى سرايا فظن  
 أنه ماء فستى فإذا هو سرايا فسدت صلوته وإن  
 شك أنه ماء أو سرايا فاستوى الظن فإنه يمضي  
 على الصلوة فإذا فرغ أن كان ماء يتوضأ واستقبل الصلوة  
 المسافر إذا مر بها موضع في الجب لا ينقض تيممه  
 إلا إذا كان الماء كثيرا فيستدل بكثرته أنه وضع  
 للوضوء والشرب ولو أن التيمم إذا مر بالماء وهو  
 لا يعلم أو كان نائما لا ينقض تيممه وكذا لو علم ولم  
 يقدر على النزول خوفا عذوا وسع جب  
 اغتسل وبقيت منه لمعة <sup>بلا نقاد</sup> وليس ماء يتيمم للمعة وإن  
 وجد ماء بعدما أحدث بفعل للمعة وتيمم

لاجر

لأجل الحدث إذا كان الماء لا يكفي للوضوء وإن  
 كان الماء يكفي للوضوء ولا يكفي للمعة يتوضأ وإن  
 كان الماء يكفي لأحدهما على الانفرد فإنه يغسل للمعة <sup>للمعة</sup>  
 وتيمم وعليه أن يبدأ بغسل للمعة ولو كان معه  
 ثوب نجس يغسل الثوب <sup>للمعة</sup> وتيمم للصلوة ميتما أو قوما  
 متوضئين يجوز عند أبي حنيفة وأبي يوسف حرمها  
 الله خلا فالمجد وكذا القاعدة قوم قائلين  
 وأما الماسح على الخفين أو على الجبيرة يوم الغسلين  
 بالاتفاق ذكره في المحصر وشرح الاستيعاب لا يضح  
 إمامته صاحب الجرح السائل للاضحا وكذا لا في  
 للقاري وكذا القاري فلا يسر ولو أمّا مثل حالهما  
 جاز **فصل** في المياه ويجوز الطهارة بماء مطبوخا  
 كما السماء والأودية والعيون والآبار والبحار و  
 نزول بها النجاسة <sup>دور</sup> حكمة كانت أو حقيقة <sup>دور</sup> ولا  
 يجوز بالماء المقيد كما الأشجار والنار وما الطبع  
<sup>دور</sup> <sup>دور</sup> <sup>دور</sup>

وكذا لا في الماء الذي لا يدرى

أعلم الطهارة على من  
 طهارة متعينة ولبها  
 حكمية أما الطهارة  
 كالماء أو ما الطهارة  
 كالماء أو ما الطهارة



وما يشترط

وما البقل والمرق وما الرغفران وكذا لا يجوز  
بماء الورد والنخل والعصير ونحو ذلك ويجوز  
ازالة الخجاسة الحقيقية عن الثوب والبدن  
بالماء المقيد وبكل مانع ظاهر يمكن ان لهابه  
خلافه فمحمدرج كالخل واللبن والعصير وما ذكرنا من  
الماء المقيد فان غسل باصل او بالسمن او بالدهن  
لا يزيلها لانها لا ينقص بالعصر ويجوز الطهارة بما  
خالطه شيء طاهر فغير احد <sup>افضل</sup> الماء والماء الذي يختلط  
به الرغفران والاشنان والصابون بشرط ان يكون  
الغلبة للماء من حيث الاجزاء <sup>جوعان</sup> ولا يزيل عنه اسم  
الماء وان يكن رقيقا بعد فحكمه حكم الماء المطلق  
وذكر في اجناس المناطق التوضي بماء السيل انه  
يكن رقة الماء غالبية لا يجوز وذكر في الملقط  
ان الذي الزاج في الماء حتى اسود ولكن لم يذهب  
رقة جاز الوضوء به وكذا العفص اذا طرح <sup>في الماء</sup>

فمن آتوا  
بما فيه

كذا الخصل والبقل اذا نفع وان تغير لونه وطعمه  
اوريجيه وذكر في الخجل للجامع الكبير ولوطي الحمير  
او البقل ان كان بحال لو برد لا يتخنى ولم يزل عنه رقة  
الماء جاز الوضوء والا فلا وذكر في المحيط الوضوء بما اقل  
باشنان او باس او بشي مما يتعالج الناس به جاز الوضوء  
ما لم يغلب عليه ولو بل الخبز ان بقي رقة الماء جاز  
وان صار تخينا لا يجوز وفي شرح القدير اذا اختلط  
الطاهر بالماء ولم يزل اسم الماء عنه فهو طاهر وطهر  
تغير لونه او لم تغير ولم يذكر عن اصحابنا في ذلك  
خلافه وعلى هذا اذا تغير لون الماء اوريجيه او طعمه  
بطول المكث او بوقوع الاوراق يجوز الطهارة <sup>غلب</sup> الا اذا  
عليه لون الاوراق فيصير ماء مقيدا وكذا اذا  
يقص بطهوريته وغلب على طه جاز به الطهارة  
حتى لو وجد ماء قليل ولم يتيقن بوقوع الخجاسة  
يتوضا به ويغتسل ولا ينتظر الى الماء الجاري

قياسا  
وان صار تخينا

والجامع الكبير  
وغيره في الخجل  
وغيره في الخجل  
وغيره في الخجل



وكذا اذا التقى في الماء شي نجس كالخمر والجيفة  
لا يستنجس ما لم يتغير لونه او ريحه او طعمه وغير  
محمد راج اذا صلب من الخمر في الفرات <sup>او في البحر</sup> ورجل  
اسفل منه يتوضا به جاز اذا لم يتغير احد اوصافه  
وكذا اذا جلس الناس صفوا على شط نهر ويتوضؤ  
جاز وهو الصحيح وذكر الناطقي رح ساقية  
صغيرة فيها كلب ميت او شاة قد ستعرضها فمر  
الماء عليها لا بأس بالوضوء اسفل منها اذا لم يتغير  
الماء وهو مروي عن ابي يوسف رح وذكر في النوازل  
ان كان الماء الذي لا في الجيفة دون الماء الذي لا في  
الجيفة يعني اذا كان الغلبة للماء الذي لا في الجيفة  
جاز الوضوء والا فلا وعلى هذا ماء المطر اذا جرى  
في ميزاب السطح عند زل فاما طاهر اما اذا كانت  
العذرة عند الميزاب او كان الماء كله او نصفه او  
الجزء <sup>او ثلثه</sup> في العذرة فهو نجس والاف هو طاهر

وكان على السطح

واذا سال المطر من اسقف او من النقب ان كان المطر  
دائما ينقطع بعد فهو طاهر وان انقطع المطر و  
سال من النقب ان كان على السطح <sup>او في البحر</sup> واكثره نجاسة فهو  
نجس وان كان الماء يجري ضعيفا ينبغي ان يتوضا  
به على الوقار والسكينة حتى يمر عنه الماء المستعمل  
وقال بعضهم يجعل يمينه الى اعلى الماء يعني مورد  
الماء واذا سد الماء من فوقه وبقي جريه كما كان جارا  
يجوز التوضا به واما الحد في جريان الماء اذا ذهب  
به ثلث او ورقه فهو جاز يجوز به التوضؤ وقال  
بعضهم لو رفع نجس ما حته وينقطع الجريان  
فليس بجاز وان كان بخلافه فهو جاز وفي المتن  
اذا كان بطن النهر نجسا وجرى الماء عليه ان كان  
الماء كثيرا بحيث لا يرى ما حته لا يستنجس وان  
كان جميع البطن نجسا ولو كان في النهر ماء راكدا  
فتنجس فزال من اعلاه ماء طاهر فاجراه وسيله

النجس



فانه يطهوه ولو توضأ منه جاز اذا لم ير لها اثر  
**فصل** في الحيض والحوض اذا كان عشرين في  
عشرين ذراع الكرياس فهو لا يتنجس بوقوع <sup>سنة</sup> النجاسة  
اذا لم ير لها اثر اذا كانت النجاسة مريئة وقال  
بعضهم يتنجس ما حول النجاسة مقدار حوض  
صغير وبعض مشايخ بخارى جعلوه كالما الجار  
وتوسعوا فيه لعموم البلوى <sup>فمنه</sup> ويتنهي على هذا اذا  
غسل المتوضي وجهه في حوض كبير فسقط  
من غسلته في الماء فرغ من موضع الوقوع قبل  
التحرك هل يجوز ام لا قالوا على قول ابي يوسف ج  
لا يجوز استعماله لان عند التحريك شرط <sup>و</sup>  
مشايخ بخارى قالوا يجوز لعموم البلوى وعلى  
هذا اذا كان الرجال صفوفًا يتوضئون من  
حوض كبير جاز وفي اجناس الناطق ان من  
اغتسل من الحوض الاكبر فلا حرج ان يتوضأ

او يغتسل

او يغتسل في ذلك المكان وليس لرجل ان يتوضأ  
او يغتسل في الحوض الكبير بشاحية الجيفة و  
الاصل فيه اذا لم يكن النجاسة مريئة يجوز  
مطلقاً وعن الفقيه ابي جعفر ح لو توضأ في  
اجت القصب فان كان الماء لا يخلص بعضه الى  
بعض لم يجز وان خلاصه يجوز واتصال القصب  
بالقصب لا يمنع اتصال الماء بالماء وكذا لو توضأ  
في ماء في هاريج وكذا لو توضأ من غدير وعلى  
جميع وجه الماء جفر <sup>واله</sup> وقد قيل ان كان مجال  
يتحرك بتحريك الماء يجوز وكذا اذا توضأ من  
حوض قد انجمد ماؤه والجدر فيوانكس <sup>بالتحريك</sup>  
واما اذا كان الجمد كثيراً قطعاً لا يتحرك  
بالتحريك لا يجوز وان كان قليلاً يتحرك بالتحريك  
الماء يجوز والحوض انجمد ماؤه فثقب في موضع  
منه فوقع فيه نجاسة ولغ الكلب وتوضأ به

لا تناله منها  
ولا اثر لها



انسان قال نصير وابوبكر الاشكافي رحمه الله  
 يتخير وقال عبد الله بن مبارك وابو جعفر  
 الكبير البخاري رحمه الله لا يتخير اذا كان الماء  
 تحت الجمد عشر في عشر فان كان متصلا بالجمد  
 لا يجوز ولا فتوى على قول نصير وابوبكر  
 واما ان كان منفصلا يجوز بلا خلاف وهو  
 كالحوض المسقف وان ثقب الجمد فعلى الماء في  
 الثقب فوقع الكلب يتخير عند عامة العلماء فلم  
 تنزل نجاسة ما لم يخرج ما في الثقب من الماء ولو  
 توضع من ثقب الجمد ولم تقع غسالته في الماء  
 جاز على كل حال ولو وقع في الثقب شاة او غيرها  
 فماتت فيها ان كان الماء تحت الجمد عشر في عشر  
 لا يتخير ولو كان اقل من عشر في عشر يتخير  
 ولو كان الحوض عشر في عشر فتسفل فصارت  
 سبعة في سبع فوقع النجاسة فيه يتخير

فان امتلا

فان امتلا فصار نجسا ايضا قيل هو نجس و  
 قيل لا يتخير حوض كبير وفيها نجاسة فامتلا  
 قيل هو نجس وقيل ليس نجس وبه اشد اكر  
 مشايخ البخاري كذا ذكره في الذخيرة فان دخل الماء  
 من جانب وخرج من جانب قال ابوبكر لا عشر  
 لا يظهر ما لم يخرج مثل ما فيه تلك مرات وقال غيره  
 لا يظهر ما لم يخرج مثل ما فيه وقال ابو جعفر  
 يظهر وان لم يخرج مثل ما في الحوض وهو اختيار  
 صد الشهد راجح حوض صغير يدخل الماء من  
 جانب ويخرج من جانب اربع في اربع فما  
 دونه يجوز فيه التوضي لان النجاسة لا تستقر في  
 مثله بل يدور حوله ثم يخرج فيكون كالجارى  
 فان كان الحوض الاكبر من ذلك اي كان خمس في  
 خمس فما فوقها لا يجوز لان الماء يستقر فيه  
 فلا يكون كالجارى فلا يجوز الا ان يتوضا موضع

٢١

كالقصة  
حارة

في ان الانسان قد  
 انزلت فيه ان كان  
 غسالته فيه ان كان  
 وان كان خمس في خمس فما فوقها  
 لا يجوز الا ان يتوضا موضع  
 او المخرج



الدخول والخروج لان الماء المستعمل لا يستقر في  
 هذين الموضعين وكذا عين الماء اذا كان خمسا في  
 خمس وكان يخرج منها ان كان يتحرك الماء من جانبه  
 ويستعين بالحركة يجوز وقال القاضي الامام فخر  
 الدين رحمه الله عليه التقدير غير لازم ان خرج  
 الماء المستعمل من ساعته لكثرته وقوته يجوز  
 والا فلا التوضي بالتلج ان كان ذائبا حيث يتقاطر  
 يجوز ولا يتيتم ولا يتيتم حوض صغير كرى منه رجل  
 نهر فاخرج الماء فتوضا من النهر جاز وان اجتمع  
 الماء في موضع وكرى منه رجل نهر واجرى الماء  
 فتوضا جاز وضوء الكل اذا كان بين المكانين  
 مسافة وان قلت ذكره في المحيط وفي نوادر ابو المعلى  
 عن ابي يوسف ربح ماء الحمام بمنزلة الماء الجاري  
 اذا دخل يده فيه وفي يده قد لم يتنجس بالخلوف  
 واختلف المتأخرون في هذا القول قال بعضهم

مرادة حالة مخصوصة وهو ما اذا كان الماء يجري  
 من الأنبوب الى حوض الحمام والناس يفترون  
 غر فامتدأ كما ومنهم من قال هو عنه بمنزلة الماء  
 الجاري على كل حال لاجل الضرورة لا يرى ان الحوض  
 الكبير الخ الماء الجاري على كل حال لاجل الضرورة  
 ولو ادخل الجنب يده لطلب القمصعة وليس عليه  
 به نجاسة حقيقة يتنجس عندي خيفة رج و  
 عندها الماء ظاهر وظهور ولو ادخل الكفار  
 او الصبا ايديهم لا يتنجس اذ لم يكن على ايديهم  
 نجاسة حقيقة ولو ادخل الصبي يده في الاناء  
 لا يتوضى استحسانا ولو توضا به جاز حوض  
 الحمام اذا تنجس بطهر اذا خرج بمثل ما كان فيه  
 مرة واحدة ولو ادخل رأسه في الاناء بنية المسح  
 او خفية يجوز بالاتفاق ولا يصير الماء مستعملا  
 عندي يوسف **فصل** في المسح على الحفين المسح

وقال محمد بن  
 ويصير الماء المستعمل



فانه يتوضا

على الخفين جائز بالسنة من كل حدث موجب  
للموضوء اذا لبسهما على طهارة كاملة فان كان  
مقيما يمسح يوما وليلة وان كان مسافرا يمسح ثلاثة  
ايام ولياليها وابتدؤها عقب الحدث ولا يعتبر  
وقت الطهارة ولا وقت اللبس ولو غسل رجله  
ولبس خفيه ثم اكل الطهارة قبل ان يجد ثوبا للمسح  
عليها عند ناظره فالتشافعي راجح لان عندنا يكفي  
ان يكون ملبوسا على طهارة كاملة عند اول الحدث  
والطهارة الناقصة وهي طهارة صاحب العذر  
حتى ان المستحاضة ومن بمعناها اذا تنوضأت و  
لبست قبل ان يظهر منها شيء تمسح كالاصحاب ولو  
لبست بطهارة العذر تمسح في الوقت عندنا وعند  
زفر تمسح تمام المدة ولا يجوز المسح لمن وجب عليه  
الغسل صورته رجل احلم وثيمم عند عدم الماء  
فاحدث بعد ذلك فوجد ماء قد ما يتوضا

و بعد التيمم

به لا يمسح به على خفيه لانه وجب عليه الغسل  
والرجل والمرأة فيه سواء والمسح على ظاهرهما  
خطوطا بالاصابع يبداء من قبل الاصابع الساق  
اعتبار بالغسل وفرض ذلك مقدار ثلثه صاع  
من اصابع اليد ولو وضع يديه من قبل الساق  
ويدها الى رؤس الاصابع جاز ولو مسح عليها  
عرضا جاز وكذا لو مسح بثلثة اصابع موضوعة  
غير ممدودة جاز ولكنه يكون مخالفا للسنة في  
جميع ذلك وكيفية المسح ان يضع يديه على مقدم  
خفيه ويجافي كفيه ويدها الى الساق ويضع  
كفيه مع الاصابع ويدها حلة ولو مسح برؤس  
الاصابع ويجافي اصول الاصابع والكف لا يجوز  
الا ان يكون الماء متقاطرا والمستحب ان يمسح بباطن  
الكف ولو مسح بظاهر كفيه يجوز ولو مسح  
على باطن خفيه او من قبل العقب وجوابها لا



بجوز وذكر في المحيط ولو تضاء ومسح ببلّة بقيت  
على كفيه بعد الغسل بجوز ولو مسح رأسه ثم  
مسح خفيه ببلّة بقيت لا بجوز ولو تضاء ولم  
يمسح رأسه وخافض في الماء بنية المسح أو مشى في  
الحشيش المبتل بالماء أو بالمطر يجزيه وكذا إذا  
أصابه المطر ينوب عن المسح خلافا للشافعي وفي  
بعض الروايات لا يجزيه لأنه كالتيتم لا يكون إلا  
بالنية ومن ابتداء المسح وهو مقيم فسا فر قبل تمام  
يوم وليلة مسح تمام ثلاثة أيام ولياليها ومن  
ابتداء المسح وهو مسافر ثم أقام إن كان مسح يوم  
وليلة أو أكثر يلزم تنعمهما وغسل رجليه و  
إن كان مسح أقل من يوم وليلة أو مسح يوم وليلة  
ومن لبس الجرموق فوق الخف قبل أن يمسح عليه  
الخف مسح عليه فإن مسح على الخفين ثم لبس  
الجرموقين لا يمسح على الجرموقين ولو تنزع أحده

الجرموقين فله أن يتنزع الآخر ويمسح على خفيه ولا  
يجوز المسح على الجرموق المنخرف وإن كان خفاه غير  
منخرف وكذا لا يجوز المسح على خفيه خرقا كبير  
تبين منه مقدار ثلثة أصابع من أصابع الرجل من  
موضع فإن كان أقل من ذلك جاز ولو كان الخرق في  
خف واحد قد أصابعين في موضع أو موضعين  
وفي الخف الآخر قد أصبع واحد جاز للمسح وإن  
كان في خف واحد يجمع فلا يجوز بشرط ظهور  
الأصابع بكما لها ولو ظهر الإبراهيم وهي مقدار ثلث  
أصابع من غير هاجان ولو كان طول الخرق أكثر  
من قد ثلث أصابع ونفتاحه أي مقدار ما يفتح  
منه أقل من ذلك لا يمنع جواز المسح وكذا لو انفتق  
خرق إلا أنه لا يرى شيء من قدمه ولو كان  
يبدو حالة المشي ولا يبدو حالة الوقوف يمنع كذا  
ذكره في المحيط والخرق إذا كان فوق الكعب لا يمنع وإذا

وإن كان على القفا لا يمنع



اراد الماسح ان يخلع خفيه فنزع القدم من الخف  
 غير ان القدم في الساق بعد انتقض مسحها وانزع  
 بعض القدم عن مكانه روى عن ابي حنيفة رحمة الله  
 اذا خرج اكثر العقب عن عقب الخف انتقض المسح  
 وفي بعض الروايات اذا صار بحال تعد المشي المعتاد  
 معه انتقض وفي بعض الروايات ايضا ان بقي في  
 موضع قرار القدم مقدار ثلث اصابع لا ينقض و  
 هو رواية عن محمد بن حمران اخذ بعض المشايخ و  
 في كتاب الصلوة لابي عبد الله ان عفا في رجل  
 مسح على خفيه ثم دخل الماء في خفيه راى بل جمع  
 احد القدمين انتقض مسحه والا فلا رجل اخرج  
 والا فلا رجل اخرج عقبه من عقب الخف الا

وان جمع بين المسح  
 والغسل لا يجوز

عن الخف الى الساق ان تقدم قدمه في الخف في موضع المسح له ان يمسح ماله  
 وفي بعض المواضع يخرج صدور القدم في موضعه والعقب يخرج و  
 ان كان ضد القدم لا يدخل لا ينقض مسحه ولو كان الخف واسعا اذا رفع

القدم ويرتفع العقب حتى يخرج <sup>الى الساق</sup> واذا وضع عاد العقب  
 الى موضعها لا ينقض وعن محمد بن حنفية فق  
 مفتوح وبطانة الخف من حرقه او من غيرها غير  
 منفتوح محروقة في الخف جاز للمسح وكذا ذكره في الرخية  
 ولا يجوز للمسح على العمامة والقلنسوة والبرقع <sup>زينة</sup> والقفاز <sup>التي</sup>  
 ويجوز للمسح على الجباثر وان شدها على غير وضو  
 فان سقطت عن غير برئ لم يبطل المسح فاشققت  
 عن برئ يبطل المسح والمسح على الجباثر على وجوه  
 وان كان لا يضره غسل ما تحته يلزم الغسل بالاجزاء  
 وان كان يضره غسل ما تحته بالماء البارد ولا يضره  
 الغسل بماء حار يلزمه الغسل بما حار وان كان يضره  
 الغسل ولا يضره المسح بمسح ما تحت الجبيرة هذا  
 لفظ قاضي خان والمسح على الجباثر انما يجوز اذا لم  
 يقدر على المسح على القرحة بان كان يضرها الماء اما  
 اذا كان يقدر على المسح على القرحة فلا يجوز للمسح

وبمسح الجبيرة



قال برهما الدين رحمة الله ينبغي ان يحفظ هذا فان  
الناس عنها غافلون وان ترك المسح على الجبيرة لا يضره  
جاء عند أبي حنيفة ربح خلا والمهما اما الاستيعاب  
في المسح فشرط عند البعض وبعضهم قالوا اذا مسح  
على اكثرها جاز وان مسح على النصف او دونه لا يجوز  
ويكتفى بالمسح مرة واحدة وهو الصحيح ولو كانت  
الجراحة في موضع الغسل وليس تحت جميع الجبيرة  
جراحة جاز المسح بها لموضع الجراحة ولو كان مقطوع  
احد الرجلين من الكعب او دونها فان غسل موضع  
القطع فرض ولو غسل موضع القطع وليس خفيه ينظر  
ان كان بقي من ظهر القدم مقدار ثلث اصابع واكثر  
بمسح والا يغسلهما لانه وجب غسل المقطوع  
ان كان مقطوع الاصابع وبعض خفيه خال عن  
القدم وان وقع المسح على الغسل مقدار ثلثة اصابع  
جاز ولا فلا وكذلك اذا كان الخف واسعا وبعضه

خال عن القدم رجل نوضا ومسح على الجبيرة وليس  
خفيه ثم احدث قبل ما برأت فنوضا بمسح على الجبيرة  
والخفين فان احدث بعد ما برت لا يمسح لانه ليس  
الخفين على طهارة ناقصة ذكره في شرح الاستيعاب  
رحمة الله واذا كان الشقاق في رجله فجعل فيه الشحم  
او الدواء يمر الماء فوق الدواء ولا يكتفيه المسح وان كان  
الشقاق في يده وقد عجز عن الوضوء يستعين بغيره  
حتى يوضئه فان لم يستعين ويبتغي جازت صلواته  
عند أبي حنيفة ربح فان لم يجد من يوضئه جازت بلا  
خلاف واما المسح على الجوارب فلا يجوز عند أبي حنيفة  
ربح الا ان يكون مجلدين او معديين ولا يجوز اذا كانا  
تخمين لا ينشفان الماء وعليه الفتوى كذا في المذخبة  
وقيل رجع ابو حنيفة ربح في اخر عمره الى قولهما والتخمين  
وهو ان يستمسك على الساق من غير ان يشده بشئ  
ويجوز المسح على الخفاف المتخذة من اللبود التركيبة لانها



قطع المسافة بها **فقط** في نواقض الوضوء المعاني  
 الناقضة للوضوء كل ما خرج من السيلين وان خرج من  
 قبل الرجل او المرأة ربح منته الصبح انه لا ينقض ذكره  
 في المحيط وان خرج من الغضاة وهي التي انقطع الحجاب  
 بين قباها ودبرها فانصل المكان يجب الوضوء عليها  
 وذكر في جامع قاضي خان **رحانه** يستحب لها ان يتوضأ  
 وكذا الدود الحصة اذا خرج هذين الموضعين فعليه  
 الوضوء وان خرج الدود من الفم او من الاذن او من الجراحة  
 لا ينقض والا حوط ان يتوضأ وان دخل الحقة ثم  
 اخرجها ان لم يكن عليها بلة لا ينقض والا حوط ان  
 يتوضأ وان قطر الدهن في احليله فعاد فلا وضوء عليه  
 عند ابي حنيفة **رح** خلا فاهما وان احتسب الرجل احليله  
 بقضة خوفا من خروج البول ولو لا الفطر يخرج منه  
 البول فلا بأس به ولا ينقض وضوءه ما لم يظهر البول  
 على الفضة وان غابت الفضة ثم اخرجها او خرجت

طية انقضت وان ابتل طرف الداخل ولم ينفذ لم ينقض وان  
 سقطت ان كان رطبه انقضت وان كانت يابسة لا ينقض  
 وكذلك في كرسف النساء اذا سقطت سواء كان الكرسف  
 في الفرج الداخل او في الفرج الخارج وان كانت تحت  
 في الفرج الخارج فابتل داخل الحشو انقضت نفذ ولم ينفذ  
 واما اذا احتسب في الفرج الداخل ان نفذ الى خارجه  
 انقضت والا فلا واما النجس الخارج من غير السيلين  
 فيوجب انقضاء الطهارة عندنا على التفصيل خلافا  
 للشافعي كالقي والدم ونحوهما اما القي اذا كان ماء  
 الفم ينقض سواء كان ذلك طعاما او ماء او مرة فان كان  
 بلغا لا ينقض عند ابي حنيفة ومحمد سواء نزل من الرأس  
 او صعد من الجوف وان قادم ان كان سائلا نزل  
 من الرأس ينقض وان كان علقا لا ينقض الا ان يملأ  
 الفم وان صعد الدم من الجوف ان كان علقا لا ينقض  
 اتفاقا الا ان يملأ الفم وان كان سائلا فعلى قول ابي

وكذلك امرأة اذا اجتمعت  
 القطرة في قلبها ان انتهت  
 الى الفرج الداخل فهو حراما  
 انقضت صومها الا انه  
 لا دخول كذا ذكره في التلخيص

وان صعد من الجوف  
 ان كان علقا لا ينقض



حيفة راح انقضى وان لم يكن ملاء الفم <sup>فد</sup> وعند محمد راح  
لا ينقض ما لم يكن ملاء الفم وانقاء طعاما قليلا ان  
اتخذ المجلس <sup>فد</sup> عن ابي يوسف راح وقال محمد راح  
ان اتخذ السبب يجمع والآفة وتفسير اتخاذ السبب انه  
اذا قاء نانيا قبل سكون النفس عن الغشيان والهيجان  
اما الدم ونحوه ان خرج من البدن ان سال نقض والآفة  
وعلى هذا مسائل كثيرة منها نقطة فشئت فسال منها  
ما او دم او صديدان سأل عن رأس الجرح نقض وان  
لم يسئل فلا وتفسير السيلان ان يتخذ راح عن رأس الجرح  
واما اذا غلى رأس الجرح ولم يتخذ لا يكون سائلا و  
قال بعضهم اذا خرج وتجاوز الى موضع يلحقه حكم  
الظهير يعني اذا خرج الدم من الرأس الى انفه او اذنه  
ان سأل الى موضع يجيب تطهيره عند الاغتسال  
نقض والآفة وان مسح الدم عن رأس الجرح بنقطة  
ثم خرج فمسح ثم وثم والقى التراب عليه ينظر ان كان

بحال

بحال لو تركها السائل نقض والآفة ولو بريق وفي  
براقه ومن كان البزاق غالبا فلا وضوء عليه وان كان الدم  
غالبا فعليه الوضوء وان استوى بابتوضاء احتياطا ولو غرض  
شيئا فرأى عليه اثر الدم فلا وضوء عليه وقال بعض المشايخ  
ينبغي ان يضع مكه واصبعه في ذلك الموضع ان وجد الدم  
فيه نقض والآفة وعن محمد راح الشيخ اذا كان في عينه  
دم ويسيل الدموع منها امر بالوضوء لوقت كل صلاة  
لا في اخاف ان يكون ما يسيل منه صديدا فيكون صاحب  
عدن وفي الفتاوى العرب في العين بمنزلة الجرح واما  
صاحب الجرح الذي لا يرقا ومن به سلس البول والاحتياط  
يتوضون لوقت كل صلاة فيصلون بذلك الوضوء في الوقت  
ما شاءوا ومن الغرض والوافل فان اخرج الوضوء بطل  
وضوؤه وكان عليه استئناف الوضوء لصلاة اخرى  
فان توضع حين تطلع الشمس بقي طهارتها حتى  
ينذهب وقت الظهور خلا فالأبي يوسف راح ورفر راح

في الجرح الذي لا يرقا



وينبغي ان يربط جرحه ثقيلًا للجراحة وان اصاب فيه  
من ذلك الدم اكثر من قدر الدرهم لزومه غسله اذا علم  
انه لو غسله لا يتنجس ثانيا وان علم انه لو غسله يتنجس  
ثانيا قبل الفراغ من الصلوة جاز له ان لا يغسل هو  
المختار وصاحب العذر اذا منع الدم وغوه عن الخروج  
بعلاج يخرج من ان يكون صاحب العذر وهذا المعنى  
المقصود لا يكون صاحب عذر سائل بخلاف الحائض  
اذا احتست لا يخرج من ان يكون حائضار جل به جدر  
خرج منها ما صديد هو سائل فتوضا ثم سأل الفقهاء  
التي لا تكن سائلة تنقض وضوءه لان الجدة تخرج  
منه دة وعلى هذا مسألة المخبرين وصاحب الحدث  
الدائم من لا يضي عليه وقت صلوة كامل الا والحدث  
الذي يتلى به يوجد منه فيه واذا توضا صاحب العذر  
لحدث آخر والدم ينقطع ثم سأل فعليه الوضوء  
في احكام الفقه واذا انقطع الدم وقتا كاملا يخرج

اذا سال عنها من المخرج

من ان يكون صاحب عذر جل عطر وانتشر فسقطت  
من انفه كتلة ده لم ينقض وان قطرت انقض والقراء  
اذا مضوا وامتلاء دما ان كان كبيرا انقض به وان كان  
صغيرا لا ينقض واما العلق اذا مضت حتى امتلأت  
بحيث لو سقطت لسال انقض والا فلا واما الذباب  
او البعوضة اذا مضوا وامتلاء لا ينقض اما الدم القليل او  
القي القليل لم يكن حذرا الا يكون نجسا اذا اصاب الثوب  
لا يمنع جواز الصلوة وان فحش وكذا اليوم ناقض اذا كان  
مضطجعا او متكئا او مستندا الى شئ لو اقبل السقيط  
عنه وان نام في الصلوة قاعدا او ساجدا فلا شيء عليه  
وان كان خارج الصلوة فنام على هيئة الساجد فيه  
اخذ فظاير المذمومة يكون حذرا وان نام قلدا  
او واضعا اليه على عقيبته او واضعا بطنه على فخذه لا  
ينقض ذكره محمد في صلوة الاثر ولو نام جالسا وهو  
كان بينا ثوبا يمازول مقعده عن الارض لا ينقض ولو

في المصنف



تتمتع بغيره

نام تحتيا لا وضوء عليه وكذا اذا وضع رأسه على ركبته  
وان سقط النائم ان انبتة بعد ما سقط على الارض  
فعليه الوضوء وان انبتة قبل السقوط فلا وضوء عليه  
وان نام على راية <sup>ينظر</sup> عريانة ان كان حالة الصعود والاستواء  
لا ينقض وان كان حالة الهبوط ينقض ولو كان في الكافي  
او في الشرج لا ينقض في الحالين وكذا الاغماء والجنون  
ناقص وان قل وكذا السكران وحد السكران لا يعرف  
الرجل من المرأة وقال محمد رح في المحيط اذا دخل في بعض  
مشيته تحرك فهو سكران وكذا القهقهة ناقصة  
في كل صلاة ذات ركوع وسجود وتنقض الوضوء والصلاة  
جميعا سواء كان عامدا او ناسيا وان قهقهة في صلاة  
الجنائز او في سجدة التلاوة او في سجدة السهو لا ينقض  
وان نام في صلوته ثم قهقهة فسدت صلوته ولا ينقض  
وضوءه كذا في الاصل وقال في المحيط فسدت صلوته  
وضوءه وبه اخذ عامة المتأخرين وان قهقهة الصبح في

ذكره

صلوته

صلوته لا ينقض وضوءه واما التبسم فلا ينقض الصلاة  
ولا الوضوء وحد القهقهة قال بعضهم ما يظهر فيه  
القاف والهاء ويكون مسموعا له والجيرانه وقال  
بعضهم اذا بدأت نواحدة ومنعه من القراءة وقال بعضهم  
لا ينقض حتى يسمع صوته وحد التبسم ما لا يكون  
مسموعا له ولا الجيرانه وذكر في الحاقانية التسم لا يبطل  
الوضوء والصلاة والضحك يفسد الصلاة لا الوضوء  
وحذ الضحك ما يكون مسموعا له لا الجيرانه وكذا المباشرة  
الفاحشة ناقضة الوضوء عند أبي حنيفة وأبي يوسف  
رحمهم الله وامامنا الذكر اكل كل شئ مما مسته التنا  
لا ينقض الوضوء عندنا خلافا للشافعي ولو حلق الشعر  
او قلم اظفاره بعد ما توضأ لا يجب عليه إعادة الوضوء  
ولا امر الماء عليه ومن يتيقن في الوضوء وشك في  
الحديث فلا وضوء عليه ومن شك في الوضوء ويتيقن  
في الحديث فعليه الوضوء ومن شك في خلال الوضوء فعليه



غسل ما شك فيه وان شك بعد تمام الوضوء فلا  
يلتفت ما لم يتيقن **فصل** في النجاسة النجاسة على  
ضربين نجاسة غليظة ونجاسة خفيفة أما النجاسة  
الغليظة كالغذرات والبول والدم والخر ونحو ذلك  
وغيره <sup>مورد ارض</sup> <sup>سقاء</sup> <sup>كان</sup> <sup>شوائب</sup> الخنزير وجميع جزائه ولحم ما لا يؤكل لحمه  
اذا لم يكن مذبوحا بالتسمية اما اذا كان مذبوحا  
بالتسمية فصلى احد مع لحمه او جلده قبل الدباسة  
يجوز الا الخنزير اذا ذبح بالتسمية لا يطهر ولو دبح  
جلده ففي ظاهر الرواية عن اصحابنا لا يطهر وعليه  
عامّة المشايخ وروى عن ابي يوسف رخص انه يطهر  
ويجوز بيعه واما الاروات والاختاء كلها نجس  
نجاسة غليظة عند ابي حنيفة رخص وعندهما نجاسة  
خفيفة وذكر في الغنية الفقهاء بول الجار وخر  
التجاجة والبط نجس نجاسة غليظة واما النجاسة  
الخفيفة فهي كبول ما يؤكل لحمه وخر ما لا يؤكل لحمه

من الطيور

من الطيور في رواية الهذلي وفي رواية عن ابي  
حنيفة وابي يوسف حرم الله كلهما طاهر وقال محمد  
رح خنز ما لا يؤكل لحمه نجس نجاسة غليظة واما بول  
الهيوة ففي ظاهر المذهب هو نجس نجاسة غليظة  
واما خر ما يؤكل لحمه من الطيور سوى النجاجة  
والبط والاوز طاهر كالحمامة والعصفورة ونحوهما  
ولو وقع في الماء لا يفسد وكذا بعر الفأرة اذا وقع في  
الدهن لا يفسد اذا كان قليلا لعموم البلوى وكذا  
البضعة اذا وقعت من الحاجة في الماء او في المرق  
لا يفسد وكذا السخلة او الانفة اذا خرجت من  
شاة ميتة ما الماء المستعمل نجس نجاسة غليظة  
عند ابي حنيفة رخص وعنده ابي يوسف رخص نجاسة  
خفيفة وعنده محمد طاهر غير ظهور وبه اخذ  
المشايخ والماء المستعمل كل ما ازيل به حدث واستعمل  
في البدن على وجه القربة امرأة غسلت القدر او

اذا كان قليلا لعموم البلوى  
آز



القصاص او يد يها من الوسخ والعجين لا يصير ماء مستعمل  
 وكل اهاب ذبوع فقد طهر وجازت الصلوة معه  
 الا جلد الارمني والخنزير وذكر في شرح الاستسجا  
 كل حيوان اذا ذبح بالتسمية فظهر جلده وجمه  
 وشحمه وجميع جزائه سوى الخنزير سواء كان  
 مأكول اللحم جلد الارمني اذا وقع في الماء مقد اظفر  
 يفسد الماء وفي الحياقانية كل ما كان سقوت نجسا  
 لا يطهر لحمه وجلده بالزكوة وعند محمد ربح  
 جلد ذيب او كلب يظهر بالذبح وعصب الميتة  
 وعظمها وقرنها وريشها وشعرها وصوفها  
 وظفرها طاهر اذا لم يكن عليها راسومة واما الجلد  
 الفيل يظهر بالدباغة وعظمه طاهر يجوز  
 بيعه الا عند محمد ربح وروى عن محمد امرأة  
 صلت في غنقها قلادة عليها سناسيد او  
 تغلب وكل جازت صلواتها بخلاف الارمني والخنزير

او شئنا كمل  
 او شئنا كمل

وضربا

وذكر

وذكر شيخ الامام الاسبانكي ربح في شرحه الاستسجا  
 اذا اخرج من دار الحرب وعلم انه مدبوع بودك  
 الميتة لا يجوز الصلوة بهما لم يغسل وان علم انه  
 مدبوع بشئ طاهر جازة الصلوة وان لم يغسل فان  
 شك فالأفضل ان يغسل والدباغة على ضربين  
 حقيقة وحكيمة فالحقيقة ان يدبغ بشئ طاهر  
 كالعفص والسبخة وغيرهما ولو اصابها الماء بعد  
 الدباغة الحقيقية فابتل لا يعود نجسا واما الحكيمة  
 ان يخرج عن حكم الفساد اما بالتزريب او بالشمس  
 او بالقائه في المرح فلو اصابه بعد الدباغة الحكيمة  
 ماء فابتل فعن أبي حنيفة ربح روايتان في رواية  
 يعود نجسا وفي رواية لا يعود نجسا وهو الصحيح  
 وكذا التوب اذا اصابه منى ففرك وكذا الارض اذا  
 اصابها نجس وحقت وكذا البر اذا نتجت  
 فغاب ماؤها ثم عاد كما كان في فتوى فاضل خانج

بعد القرن اصاب الماء  
 فمن اي حنيفة روايتا



الاضهر في البر انه يعود نجسا وذكر في المحيط  
الاضهر انه لا يعود نجسا <sup>فقط</sup> اذا وقعت في البر  
نجاسة نزلت وكان نزع ما فيها من الماء طهارة  
لها وان وقعت فيها فارة او عصفورة او نحوها  
ينزع منها عشرون دلو<sup>ا</sup> الى ثلثين دلو<sup>ا</sup> وان مات  
فيها حمامة او حجة او سنور<sup>قوي</sup> ينزع منها <sup>او ثوب</sup> اربعون  
دلو<sup>ا</sup> او خمسون دلو<sup>ا</sup> الى ستين وان مات فيها  
سبابة او كلب او ادمي ينزع منها جميع الماء وكذا اذا  
استخرج الكلب والخنزير جبا وان لم يصب الماء فيها  
وكل حيوان اذا خرج جبا فقد اصاب فيه ينظر ان  
كان سورة طاهرا لا يتوضا احتياطا وان توضى  
جاز وان كان سورة نجسا ينزع كله ايضا وان كان  
سورة مكروها ينزع عشر دلو<sup>ا</sup> او نزلها احتياطا  
وان كان سورة مشكوكا ينزع كله ايضا كذا روي  
عن ابي يوسف حجة الله في الفتوى وان انفق الجوا<sup>شتم</sup>

او نزع

او تفسخ نزع جميع ما فيها من الماء صغر الحيوان او  
كبر وان وجد فيها فارة ميتة ولا يدرون الهامتي  
وقعت ولم تنتفخ اعاد وصلاة يوم وليلة اذا كانوا  
توضاوا منها وغسلوا كل شيء اصابه ماؤها وان كانت  
انتفخت او تفسخت اعاد وصلاة ثلثة ايام ولياليها  
عند ابي حنيفة وقال ليس عليها عادة شيء حتى  
يتحققوا الهامتي وقعت وان وقعت بعرة او جرة او  
بمرتان في البر من بعر الغنم والابل فان اخرجت قبل  
النفت لم ينتجس البر وان اخرجت بعد النفت  
ينتجس البر وهذا الاستحسان والقياس ان ينتجس  
على كل حال لان هذه نجاسة وقعت في ماء قليل  
فينجس كالو وقعت في الوعاء وان وقعت في اللبن  
وقت الحلب فخرجت حين وقعت لم ينتجس ايضا  
وروي عن ابي حنيفة رح ان البعير فاذا كانت يابسة  
لم تفسد الماء ما لم يستكثره الناظر لعموم البلوى







معينا لا يمكن تزجها اخرجوا مقدار ما كان فيها من  
الماء فكيف يقدر قال بعضهم بحف حفية مثل  
عمق الماء وعرضه فيخرج حتى يلب الماء الحفيرة وقال  
بعضهم يحكم به ذوى عدل فيخرج بحكمهما وعن  
محمد بن يزيح ما نادلوا الى ثلاث مات دلو واذنح  
بوقوع الفارة عشرون دلو او ثلثون طهر الدلو والرشا  
بتعاله وموت ما ليس له نفس سائلة في الماء لا يتنجس  
الماء ولا غيره كالبق والذباب والزباير والعقارب وكذا  
موت ما يعيش في الماء اذ مات في الماء كالسمك والضفدع  
الماتى والسرطان وان ماتوا في غير ماء اما السمك  
لا يتنجسه بلا خلاف واما الضفدع والسرطان اذ ماتا  
في العصور اختلف المتأخرون واكثرهم على انه يتنجس  
وذكر الاستيخارجة الله في شرحه ما يعيش في  
الماء ما يؤكل لحمه اذ مات في الماء وتفت وتفسخ  
لا يتنجسه فانه يكره شرب ذلك الماء اما حية المائة

اذ ماتت في الماء نفس الماء وكذا الوزغة اذ كانت كبيرة  
لها درم سائلة فصل في الاسار سور الادمي طاهر  
سواء كان مسلما او كافرا او جنيا او حائضا او صاحب  
النقاس وطاهرا وسور ما يؤكل لحمه طاهر كالابل والغنم  
واما سور الفرس فعن ابي حنيفة ربح اربع روايات  
في رواية نجس وفي رواية مشكوك وفي رواية مكروه  
وفي رواية طاهر وعندهما طاهر بلا شك وبه أخذ  
بعض المشايخ وسور الكلب والخنزير وسباع البرهايم  
نجس وسور سباع الطيور وما يسكن في البيوت  
مثل الحية والعقارب والوزغة والفارة والبعوضة  
المخلات مكروه والهر ان اكلت الفارة ثم شرب الماء  
على الفور يتنجس وان امكته ساعة وحسنت فراهو  
مكروه وسور البغل والحمار مشكوك وعرق كل شئ  
معتبر بسور الا ان عرق الحمير طاهر عند ابي حنيفة  
في رواية مشهورة وكذا ذكره ابو الحسن القندري ربح



وقال شمس الائمة انه بحسب الا انه جعل عفو في التوب  
والبدن للضرورة ولين الا ان بحسب في ظاهر الروايات  
وعن محمد رح انه ظاهر ولا يتوكل وهو الصحيح وان  
اصاب التوب من السور المكروه لا يمنع جواز الصلوة  
وان فحش وان اصاب من السور المشكوك لا يمنع ايضا  
وروي عن ابي يوسف رح انه قال يمنع جواز الصلوة  
اذا فحش والصحيح ان الشك في طهوريته لا في طهارته  
وان اصاب من السور الخمس منع اذا زاد على قد الدبرهم  
والاصل فيه ان الخجاسة الفليضة اذا كان قد الدبرهم  
او دونه فهو عفو لا يمنع جواز الصلوة عندنا وعند  
زفر والشافعي رحمه الله يمنع جواز الصلوة وان  
قلت وينبغي ان يغسل وان كانت اقل من قد الدبرهم  
حتى ان التوب اذا اصابته من الخجاسة الفليضة اقل  
من قد الدبرهم ولم يغسلها انه اصابته مقداره ما لو  
جمعت تلك الخجاسة نصير اكثر من قد الدبرهم

صفت جواز الصلوة بالاجماع وروي عن ابي حنيفة  
رح انه غسل ثوبه من قطرة دم ثم الدبرهم هم  
التسهيل وهو مثل عرض الكف قال ابو جعفر رح  
يقدر بالوزن في الخجاسة المستحسنة كالعدرة  
وبالبسط والعرض في الخجاسة الرقيقة كالبول  
والخمر وان اصابته به دهن بخس اقل من قد الدبرهم  
ثمة البسط قال بعضهم يعتبر وقت الاصابة فلا  
يمنع جواز الصلوة وقال بعضهم يعتبر وقت  
الصلوة يمنع وبه يؤخذ وان اصاب الجلد فتشرب  
او ادخل يده في السمن الخمر والمرأة اذا اغتسلت بالحناء  
الخمر والتوب اذا صبغ بالصنع الخمر ثم غسل ثلث  
مرة طهر الجلد والتوب واليد وان بقي اثر الدهن  
والصبغ وما تشرب الجلد فهو عفو وذكر في المحيط  
بظهر التوب بشرط ان يغسل حتى يصفو الماء و  
يسيل منه الماء الابيض وان غسل بغير حرص الا



يرى ان ماروى عن ابي يوسف ربح في تطهير الدهن  
الخمس اذا جعل في اناة فصب عليه الماء فيعلو الدهن  
الخمس على وجه الماء فيرفع بشئ هكذا اذا فعل  
ثلاث مرات يحكم بطهارة الدهن وفي الذخيرة رجل  
اذا ادهن رجله ثم توضأ وغسل رجله فلم يقبل  
الرجل الماء جاز وضوءه ثوبه مطر اصابه نجاسة اقل  
من قدر الدهن فقدت الى بطانته فصارت اكثر  
من قدر الدهن يمنع جواز الصلوة واذا لف الثوب  
المبلول بالخمس في ثوب طاهر يابس فظهرت ندوته  
ولكن لم يصير رطبا بحيث لو عصر لا يسيل ولا يتقا  
والاصح انه لا يصير نجسا وكذا حكم الثوب الطاهر  
اليابس اذا بسط على ارض نجسة رطبة وان نام على  
فراش نجس ففرق وابتل الفراش من عرقه ان لم يصب  
بلل الفراش جسده لا يتنجس وكذا اذا غسل رجله  
ومشي على ابد نجس وان مشى على ارض نجسة

٢٢٠ فانزل الارض من بلل رجله واسود وجه الارض و  
لكن لم يظهر اثر البلل في رجله جازت صلوته وان  
صار رطبا رطبا فاصاب رجله لا يجوز وفي الذخيرة  
رجل رمدت عينيه فوضعت واجتمع رطبا في جانب  
العينين يجب ان يتكلف في ايصال الماء ان لم يضره كما  
في ايصال الماء الى الماء في اذا صب الرجل رطبا في اذنه  
فمكث في دماغه يوما ثم خرج من اذنه فلا وضوء  
عليه وان خرج من الفم فعليه الوضوء القرحة اذا برأت  
وارتفع قشرها واطراف القرحة موصولة بالجلد الا  
طراف الذي كان يخرج منه القيح فتوضأ جاز وضوءه  
وان لم يصل الماء الى ما تحته ولو توضأ ثم حلق راسه  
او حنطه او قلم اظفاره لم يجب امر الماء على ذلك  
الاعضاء الماء الذي يسيل من فم النائم فهو طاهر  
وذكر في المحيط ان جفنه وبقية اثاره اولون فهو  
نجس وفي الملتقط قال هو طاهر الا اذا علم انفعاته



من الجوف وأما النجاسة الخفيفة كبول ما يוכל  
لحمه فإنها مقدرة بالكثير الفاحش وروى  
عن أبي حنيفة رَحِمَهُ اللهُ أَنَّهُ مَقْدُورٌ فِي شَبْرٍ وَرَوَى  
عَنْ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللهُ أَنَّهُ يُعْتَبَرُ بِالرَّيْبِ ثُمَّ اخْتَلَفَ الْمَشَايخُ  
فِي كَيْفِيَّتِهِ أَعْتَبَرُوا الرَّيْبَ قَالُوا بَعْضُهُمْ رَيْبٌ جَمِيعٌ لِقَوْلِهِ  
وَقَالَ بَعْضُهُمْ إِنْ كَانَ ذِيلاً فَرَيْبٌ الزَّيْلُ إِنْ أَدْبَهُ رَيْبٌ  
ثَلَاثُ الثُّوبِ قَالُوا بَعْضُهُمْ رَيْبٌ جَمِيعٌ الثُّوبِ وَأَمَّا  
شَرْطُ الثَّانِي وَهُوَ الطَّهَارَةُ مِنَ الْإِنْجَاسِ حَيْثُ عَلَى  
الْمُصَلِّي أَنْ يَرْبِطَ النِّجَاسَةَ عَنْ بَدَنِهِ وَثَوْبِهِ وَلَكَأَنَّ  
الَّذِي يَصَلِّي فِيهِ فَكَأَيُّجُوزٍ أَنْ تَنْتَهِيَ بِأَلَمَاءِ الْمَطْلُوقِ  
فَكَذَلِكَ جُوزُ أَنْ تَنْتَهِيَ بِأَلَمَاءِ الْمُقْتَدِ وَبِكُلِّ مَا بَعْدَ  
طَاهِرٍ يَكُنْ أَنْ تَنْتَهِيَ بِهِ كَالْخَلِّ وَالْعَصِيرِ فَكَأَيُّجُوزٍ  
أَنْ تَنْتَهِيَ بِالنَّازِ وَالْتِرَابِ فِي مَوَاضِعٍ مِنْهَا إِذَا تَلَطَّخَ  
السَّكِينُ بِالدَّمِ أَوْ رَأْسُ شَاةٍ ثُمَّ أَدْخَلَ النَّارَ فَلَحَتْ  
قَتَ الدَّمُ طَهَرَ الرَّأْسَ وَالسَّكِينُ وَكَذَا إِذَا أَصَابَ

السَّكِينُ

١٢٨ السَّكِينُ دَمٌ فَسُحِبَ بِالتُّرَابِ يَطْهَرُ وَعَنْ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللهُ  
إِذَا أَصَابَ يَدَ الْمَسَاكِينِ نَجَاسَةً قَالَ يَسْحَرُهَا بِالتُّرَابِ  
وَكَذَا إِذَا أَصَابَ الْخُفَّ نَجَاسَةً لَهَا جَرْمٌ فَجُفَّتْ فَتُكَلِّفُ  
بِالْأَرْضِ جَارٍ عَنْ أَبِي يُونُسَ رَحِمَهُ اللهُ أَنَّهُ قَالَ إِذَا مَسَحَ  
بِالتُّرَابِ أَوْ بِالرَّمْلِ عَلَى سَبِيلِ الْمُبَالَغَةِ يَطْهَرُ وَعَلَيْهِ  
مَشَايِخُنَا ذِكْرُهُ فِي الْمَحِيطِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا جَرْمٌ كَالْبَوْلِ  
وَالْحِمْرِ فَلَا يَدُ مِنَ الْفُسْلِ رَطْبًا كَانَ أَوْ يَابِسًا وَكَانَ  
الْقَاضِي الْأَمَامُ عَلَى النَّسْفِيِّ رَحِمَهُ اللهُ يَحْكِي عَنْ الشَّيْخِ  
الْأَمَامِ أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضْلِ رَحِمَهُ اللهُ أَنَّهُ قَالَ إِذَا مَسَحَ  
عَلَى التُّرَابِ النِّجَاسَ وَالرَّمْلَ النِّجَاسَ وَلَوْ قُبِعَ التُّرَابُ  
وَحُفَّ وَمَسَحَ بِالْأَرْضِ يَطْهَرُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ  
رَحِمَهُ اللهُ وَكَذَا رَوَى الْفَقِيهَ أَبُو جَعْفَرٍ رَحِمَهُ اللهُ عَنْ أَبِي يُونُسَ  
رَحِمَهُ اللهُ مِثْلَ ذَلِكَ إِلَّا أَنَّهُ لَا يَشْتَرُطُ الْحَفَافَ وَكَذَا يَجُوزُ  
أَنْ تَنْتَهِيَ بِالْحَدِّ وَالْحَتِّ وَالْفَرَكِ أَمَّا الْحَدُّ وَالْحَتُّ  
فِي الْخَفَافِ إِذَا أَصَابَتْهُ نَجَاسَةٌ لَهَا جَرْمٌ فَيُبَيِّتُ



يطهر والخت عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله  
وذكر في المحيط أن محمداً رجع إلى قولها بالمرأى للمأوى  
عموم البلوى وإذا انقضت البول مثل رؤس الأبرق ذلك  
ليس بشئ وأما الفرك في المني فيطهر الثوب بالفرك إذا  
يمسر العضو والفرك وقد روي عن أبي حنيفة أن  
البدن لا يطهر بالفرك بالخصوان كان الثوب ذي  
الطاقين فإنه يطهر بالفرك وهو الصحيح وكذا بالاحس  
إذا أصاب الخريد فاحسه ثلاث مرات يطهر بالريو كما  
يطهر فيه بريقه وأما إذا أصابت الثوب نجاسة أنه  
يكن مرثية يغسلها حتى يغلب على ظنه أنه قد طهر  
وقبل إذا غسل مرة وعصر بالمبالغة يطهر وقبل  
لا يطهر ما لا يغسل ثلاث مرات وعصر في كل مرة والفتوى  
على الأول يعني يغسل حتى يغلب على ظنه أنه قد طهر  
على هذا مسائل منها ما روي عن أبي يوسف رحمه الله  
أن الحب إذا ترر في الحمام وصب الماء على جسده من

أحيث الظهر والبطن حتى خرج عن الجانية ثم صب  
الماء على الأزار يحكه بطهارة الأزار وإن لم يعصره و  
قال أبي يوسف خرج في موضع آخر أن الماء بكفيه فوق  
الأزار فهو أحسن وأحوط وفي المنتقى شرط العصر  
على قول أبي يوسف خرج ولو أصاب البول ثوبه فغسره مرة  
واحدة في نهر جار وعصره يطهر فهذا قول أبي يوسف  
رح أيضاً وذكر في الأصل وقال يغسله ثلاث مرات و  
يعصر في كل مرة وعن محمد رح يغسلها ثلاث مرات ويعصره  
في المرة الثالثة يطهر ثم في كل مرة شرط العصر يعني أن  
يبالغ في العصر حتى يصير الثوب بحال لو عصر بعد  
ذلك لا يسيل منه الماء ويعتبر في حق كل شخص قوته و  
طاقتة وفي فتاوى أبو الليث رح خف بطانة شاقه  
من الكرياس فدخل في جوفه ماء نجس فغسل الخف و  
دلكه باليد ثم ملاء الماء وراقه إلا أنه لم ينته إلى عصر  
الكرياس فقد طهر الخف بمجرد جريان الماء نظاً وباطناً



وروي عن أبي القاسم الصفار ثري في رجل يستنجي  
 بجري ماء استنجائه تحت رجله وليس بخفيه خرق  
 فله ان يصلي مع ذلك الحف لان الماء الآخر يطهر الحف  
 كما يظهر موضع الاستنجاء وفي الملقط ان كان خفه  
 متخرقا وصاب الماء رجله ولفافته رجوت سعة الامر فيه  
 بان تظهر الرجل واللفافة نعا لموضع الاستنجاء الا يرى  
 ان البساط النجس النجس اذا جعل في بهرجار وترك فيه  
 يوما وليلة حتى جرى الماء عليه يظهر ولو كان على  
 يد نجاسة رطبة واخذ عروة القمعة كلما صبت الماء  
 فاذا غسل يده ثلثا ظهرت اليد والعروة والحصير من  
 القصب اذا اصابته نجاسة فحفت يده لئلا يفسد  
 ثلثا وان كانت رطبة يغسل ثلثا ولا يحتاج الى شئ  
 اخر وان كان من بردى وما اشبه ذلك يغسل ثلثا و  
 يجفف في كل مرة يظهر عند أبي يوسف راح خلافا  
 لمحمد راح وفي النوازل اذا اصاب الحرف والاجر نجاسة

ان قدما يطهر بالفضل ثلثا جففا وفي جففا وان كان  
 جديدا يغسل ثلث مرات ويجفف على كل مرة وذكر في  
 المحيط يغسل مقدار ما يقع اكثر اياه انه قد ظهر  
 واشترط مع ذلك ان لا يوجد منه طعم النجاسة و  
 لا لون لها ولا ريح لها وان وجد احد هذه الاشياء لا يحكم  
 بطارته وعليه اكثر المشايخ ولو موهما جديدا الماء النجس  
 ثم يموت بالماء الطاهر ثلث مرات فيطهر السكين اذا موه بها  
 نجس لا يجوز الصلوة معه يعني اذا كان قد ادهم و  
 يجوز قطع البطيخ به لانه تشرب الماء ولا يمكن ان يلك  
 الماء عنه بوجه ما ولا يجوز الصلوة معه ولا تسرى  
 ذلك الى البطيخ فيجوز القطع به وفي المحيط عن الشمس  
 الائمة السرخسي راح ولو كانت النجاسة تحت قدمه  
 وتحت كل قدم اقل من قدر الداهم ولكن لو جمعت  
 يبلغ اكثر من قدر الداهم يجمع ولا يجوز الصلوة بها  
 ولو كانت النجاسة في موضع سجوده اقل من قدر

الاخر اذا جففت ولم يتبين ان النجاسة  
 تظهر سواء وقع عليه الشمس او لم تقع  
 والنجس اذا جففت فحقت وذهب نجاسته  
 النجاسة تظهر ايضا ان كان من خلات الارض



الدرهم ونحت قدميه اقل من قدر الدرهم كذلك  
ايضا وذكر في الفتاوى الارض اذا جفت ولم يتبين  
انها نجاسة بطهر سواء وقع عليه الشمس او لم تقع  
الحصى اذا نتجت فحفت وزهبا نثرها بطهر ايضا  
اذا كان متداخلا في الارض وكذا النيل والحشيش  
وما نبت في الارض مادام قائما على الارض بطهر  
بالجفاف مطلقا ذكره الزندوسى رح وعن محمد بن  
الفضل رح في الحمار اذا بال في المثيلة ووقع عليها الظل  
نكح صارت فقه بطهر وكذا الحجر والجر اذا كانت  
مفروشة بطهر بالجفاف وان كانت موضوعة ينقل  
ويحول لا بد من الغسل وكذا اللبنة اذا كانت مفروشة  
جازت الصلوة عليها بعد الجفاف وذكر في موضع آخر  
ان كانت الحجر تشربة النجاسة بطهر بالجفاف وان  
كانت لا يشرب لا يطهر الا بالغسل ثلثا الماء والثلث  
اذا خلط او كان احدهما نجس فالطين نجس والطين

النجس اذا جعل منه الكوز والقدر فطبخ يكون طاهرا  
ولو احترقت العذرة او الروث فصار رمادا او مات  
الحمار في الملح فصار ملحا او وقع الروث في البرصا  
حنانا زالت نجاسته فطهرت عند محمد رحمة الله  
عليه خلق فالابي يوسف رح حتى لو اكل الملح او صلى  
على ذلك الرماد جاز ولو وقع ذلك الرماد في الماء الصحيح  
انه يتنجس وكذا لا يجزى بطهر بالغسل ثلثا والجفاف  
ظاهره حتى لو وقعت قطعة منه في الماء يتنجس كذا  
ذكره في المحيط حمار بال في الماء فاصاب من ذلك الرشاشر  
ثوب انسان لا يمنع جواز الصلوة حتى يستيقظ انه  
بول وبه اخذ الفقيه رح وفي فتاوى قاضي خان رح  
اذا بال الحمار في ماء راكدا فاصاب الرشاشر اكثر من قدر  
الدنم يمنع جواز الصلوة وعن محمد بن الفضل رح  
اذا كان في رجل الغرس نجاسة نحو السويقين فمشى  
على الماء فاصاب ثوب الراكب صار الثوب نجسا سواء



كان الماء راكداً أو جارياً وان لم يكن في رجله نجاسة  
فلا يضره وسئل أبو نصر جرح عمن يغسل الدابة  
فيصيه من ذلك الماء أو عرفها قال لا يضره قيل له  
وان كانت تمرغت في بولها أو روثها قال إذا جفت  
وتناثرت وذهب عنها لا يضره أيضاً وفي الذخيرة  
إذا القى الحجر الملطخ بالعدرة في الماء الجاري فان تفتت  
قطراته فاصابت ثوباً انسان أكثر من قدر الدرهم  
قال أبو بكر رضي الله عنه لا يجب عليه غسله إلا ان  
يظهر فيه لون النجاسة وقال بصيرج يجب  
عليه غسله ولو صلى ومعه شعر انسان أكثر من قدر  
الدرهم جازت الصلوة وبه أخذ الفقيه أبو جعفر و  
أبو القاسم الصفاري رحمهم الله وعن أبي حنيفة ج  
انه لا يجوز وبه أخذ بصيرج وجرة البعير  
كسرفينه ومراة كل حيوان كبوله اذا وقع جلد انسان  
في الماء ان كان مقدار ظفر فسد وفي سنان الادري

أخذ



اختلاف المشايخ وفي البقايا قطعة جلد الحب  
جراحة في الرأس يعيد ما صلى به وان صلى ومعه  
سنور أو حية يجوز بخلاف جروة الكلب وإذا لحت  
الهرة كف رجل يكره له ان يدعها تفعل ذلك لان ريقها  
مكروه ان ياكل ما بقي منها وذكر في موضع آخر ان  
لحت عضو انسان فصلى به قبل ان يغسل جازت  
والاولى ان يغسله وفي الذخيرة اذا كانت النجاسة  
على موضع الاستنجاء أكثر من قدر الدرهم فاستنجى  
بثلاثة اجار وانقاه ولم يغسله بالماء قال الفقيه  
أبو الليث دح في فتاواه يحزبه من غير كراهة وبه  
أخذ الرجل اذا استنجى بالماء وخرج منه ريح قبل  
ان يبسر هل يتنجس من البتة الموضع الذي يمر به الريح  
الاصح انه لا يتنجس وذكر في موضع آخر محسبان عليه  
ان يعيد الاستنجاء لانه لما خرج منه الريح بعد الاستنجاء  
يخرج الماء الذي دخل وقت الاستنجاء وكذا اذا البسر

٤٤

وكذا يكره



سراويله مبتلا فخرج منه الرج لا يتنجس السراويل و اذا  
ارتفع بخار الكيف والمربط فاستجد في الكوث او في  
الباب ثم ذاب الجمد فاصاب ثوبه يتنجس كلب مشى على  
طين رطب فوضع رجل قدميه على ذلك الطين يتنجس  
وكذا اذا مشى على الثلج والثلج رطب وان كان الثلج جامداً  
فهو طاهر الكلب اذا اخذ عضو انسان او ثوبه لا يتنجس  
ما لم يرى البول سواء كان الكلب راضياً او غضبان الكلب  
اذا اكل بعض عنقود الغنم يغسل ما اصابه منه ثلاثاً  
ويؤكل وكذا يغسل بعد ما يبس العنقود ولو عصر  
الغنم فادى رجله وسال الدم في العصير والعصب  
يسيل ولا يظهر اثر الدم قال محمد لا يتنجس وهذا  
قول ابي حنيفة وابي يوسف حرمهما الله كما قرئ في  
الماء الجاري ذكره في المحيط وان توضأ بالماء المشكوك  
او بالماء المكروه ثم وجد ما خالصاً مطلقاً ليس عليه  
غسل ما اصابه وما لزق من الدم السائل باللحم فهو

نجس وما بقي في اللحم فليس نجس وذكر في المحيط رأت  
في بعض الكتب الطحال او القلب اذا شق وخرج منه دم  
ليس بسائل فليس بشئ وفي الملقط لو صلى وهو حامل  
رجل شهيد وعليه دماؤه يجوز صلوته وذكر في موضع  
اخر امرأت صلت وهي حامله صيا وثوب الصبي نجس  
جارت صلوته بها واذا اصرح مزارين شاة ميتة فصلت  
بها جارت صلوته ولو صلى ومعه مسك فارة يعني  
النافحة جارت صلوته امرأت صلت ومعه صبي ميت فان  
كان لا يشترط عند ولادته فصلوته فاسدة غسل او لم يغسل  
وكذلك اذا استهل ولم يغسل وان كان استهل وغسل  
فصلوته ائمة وذكره في العيون وذكره في نوادر ابي  
الوفاء قال يعقوب رح لو صلى ومعه جل خنزير  
مدبوع جاز وقد اساء وقال ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله  
لا يجوز ولا يطهر بالدباغة رجل صلى في ثوب فخشو  
فلما اخرج خشوه وجد فيه فارة ميتة يابسة ان كان



للتوب ثقب او خرق بعيد صلوة ثلثة ايام وليا ليرهاو  
الا يعيد جميع ما صلى بذلك التوب واذا صلى ومعه  
قارورة فيها بول لا يجوز صلوته واذا صلى ومعه  
بيضة قد صار عتقاد ما يجوز صلوته ومن لم يجد  
ما يزيل النجاسة صلى معها ولو لم يجد يعني اذا كان  
على جسده نجاسة وهو مسافر وليس معه ماء او  
كان معه ماء وهو يخاف العطش وان كانت النجاسة  
بالتوب ان كان اقل من ربع التوب طاهرا فهو بالخيار ان  
شاه صلى به وان شاه صلى غريبا وان كان دبعه طاهرا  
او ثلثة ارباعه نجسا لم يجوز الصلوة غريبا بل يصلي به  
خلافه وعن محمد رح يصلي به في الحالين وان صلى غريبا  
يصلي قاعدا يومى بالركوع والسجود فكيف يقعد قال  
يقعد كما يقعد في الصلوة وقال في الذخيرة يقعد ويهد  
رجليه الى القبلة ويضع يديه على عورته اقلية سوا  
صلى نهارا او في ليلة مظلمة او في البيت او في الصحراء

هو الصحيح وان صلى فانما الجزء الاول افضل ولو قام على  
شئ نجس وصلى لا يجوز ولو صلى على شئ بطن مطر  
وفي بطنه قد ران كان مخطا لا يجوز وان لم يكن مخطا  
ولو سجد على شئ نجس نفسد صلوته عندها وقال  
ابي يوسف ادخ ان عارضين علم على شئ طاهر لا يفسد وان كان  
موضع قدميه وركبته طاهرا وموضع جبهته وانفه  
نجسا عن الحنفية رح يسجد على انفه ويجوز صلوته خلافا  
لهمسا وان كان موضع انفه نجسا وسائر المواضع طاهرا  
جاز لا خلاف وذكر شمس الائمة السرخسي رح ان كانت  
النجاسة في موضع الكفين والركبتين جازت صلوته و  
قال في العيون هذه رواية شاذة واصحها ان يقال اذا كان  
في موضع ركبته لا يجوز الصلوة واذا كان موضع حذو  
القدمين نجسا لا يجوز الصلوة اذا كان وضعا وان  
كان تحت كل قدم اقل من قدمه الذر وهو فلو جمع بصير اكثر  
من قدمه الذر هم بمنع جواز الصلوة كما يمنع في توب ذي



الطافين وان افتتح في مكان طاهر ثم نقل قدميه على شئ  
نجس وقام الله يمك مقدار ما يورى ركنا جازت صلوته  
والافلا وكذا اذا رفع عليه وعليها فذم ما منع ان ادى  
معهم اركنا فسدت صلوته وفي فتاوى اهل سمرقند  
اذا سجد وقع نيايه على شئ نجس جازت صلوته اذا كانت  
نجاسة يابسه وفيه خلل فذفر ويعقوب رحمه الله  
اذا كانت النجاسة على بطر اللبنة او الاجر وهو على  
هما قائم يصلي لا تقصد صلوته وبمثل اذا حلت النجاسة  
بنجسة فقلها ان كان غلط الخشبة بحيث يقبل القطع  
يجوز الصلوة والافلا واذا اصاب الارض نجاسة  
ففرشها بطين او جص فصل على عليه جازت صلوته و  
ليس هذا كالنوب ولو فرشها بالتراب ولم يطين ان كانت  
التراب قليلا بحيث لو شمه يجدر ارجحة النجاسة لا يجوز  
الصلوة ولا يجوز ولو كان على اللبد نجاسة فقلب  
وصل على الوجه الثاني الطاهر يجوز الصلوة وقال

ابن يوسف دح لا يجوز وبه اخذ بعض المشايخ وهذا  
كله مذهب محمد بن محمد بن مذكور في المحيط ولو بسط  
المصلي على شئ نجس رطب او جلس على ارض نجسة  
رطبة او لف الثوب اليابس في ثوب نجس رطب فانثرت  
الرطوبة في ثوبه او في مصله ينظر ان كان بحال لو عصر  
الثوب او المصلي يتقاطر منه شئ ينجس والافلا وقال  
شمس الائمة الحلواني رح لو كان بحال لو وضع يده يتل  
يصير نجسا والافلا وهذا قريب من الاول اما الشرط  
الثالث فهو ستر العورة والعورة من الرجل ما تحت السرة  
الى الركبة والركبة ايضا عورة لكن من غيره لا من نفسه  
وهو المختار وروى محمد بن شجاع عن ابي حنيفة و  
ابن يوسف رحمه الله ايضا صريحا اذا كان محلول  
الحجب فنظر الى عورته لا تقصد صلوته وبعض المشايخ  
جعل ستر العورة من نفسه شرطا حتى قالوا ان كان  
كيف اللحية يجوز وان كان خفيف اللحية لا يجوز



حتى لو نظر ورأى عورته فضلوته فاسدة وبه يفتي  
بعض المشايخ ولو صلى عرياناً في بيت أو في ليلة مظلمة  
وله ثوب طاهر وهو قادر على اللبس لا يجوز صلوته  
بالإجماع ويبدن المرأة الحرة كلها عورة الأوجرهما وكيفية  
وقدميهما وفي القدمين اختلاف المشايخ وذكر في  
المحيط الأصح أنها ليست بعورة وفي الحاقانية الصحيح  
أن انكشاف ربع القدم يمنع جواز الصلوة وزرعيها  
كظنهما في ظاهر الرواية وروى عن أبي يوسف وأبي حنيفة  
رحمهما الله أن زراعيها ليست بعورة والأول هو الصحيح  
أما الشعر المسترسل فقد قال الفقيه أبو الليث رحمه الله  
أن انكشاف ربع المسترسل فسدت صلواتها كذا في أكثر  
الفتاوى وفي الحاقانية المعتبر في فساد الصلوة  
انكشاف ما فوق الإذنين قال هو الصحيح وكذلك إذا  
حتى لو انكشف ربع واحد منها يمنع جواز الصلوة  
قال محمد هو الصحيح أما الخصبان مع الذكر يمنع

جواز الصلوة قال بعضهم يعتبر كل واحد منها عضو  
على حدة وهو الصحيح وكذا اختلفوا في الركبة مع الفخذ  
قال بعضهم الركبة مع الفخذ عضو كلاهما واحد ولو صلى  
وركبته مكشوفتان والفخذ مغطى جازت صلوته  
امرأة صلت وربيع ساقها مكشوف تعيد وإن كان أقل  
من ذلك لا تعيد وقال أبي يوسف ربح انكشاف ما دون  
النصف لا يمنع وعنه في النصف رواية والحكم في الشعر  
والبطن والظهر والفخذ كالحكم في الساق أما القبل  
والدبر فعلى هذا الخلاف يعني إذا انكشف من أحدهما  
ربعه يمنع عندهما خلافاً لأبي يوسف ربح مذكور  
في الزيادات أما ثدي المرأة إن كانت مزهقة فيمنع للصد  
وإن كانت كبيرة فالثدي أصل بنفسه وفي شرح شمس  
الائمة إذا كان الثوب دقيقاً يصف ما تحته لا يحصل  
به ستر العورة ومن صلى في قميص ليس عليه غيره و  
لو نظر إنسان من تحته فزأى عورته فهذا ليس بشئ



وذكر في الزيادات ان امرأة صلت هي تقدر على التوب  
الحديد فلبست ثوبا خلقا خرقا فانكشف من شعرها  
شيء ومن فخذها شيء ومن ساقها شيء لوجع ذلك  
يلغ ريع الساق لا يجوز صلواتها اما العورة من الامة  
فما هي عورة من الرجل وبطنها وظهورها عورة ايضا و  
المذبة وام الولد والمكانة بمنزلة الامة وان انكشف  
عضو انسان فستر من غير لبث لا يضره وان ادى معه  
ركنا يفسد وان لم يؤذ ولكن مكث مقدار ما يؤذي فيه  
ركن بسنة فلم يستر فسدت صلواته عند ابي يوسف  
رجل خلا فالحمد رجع وكذا اذا وقع الرجل للمرجمة في صف  
النساء او وقع امام الامام او رفع نجاسة ثم التقى فعلى  
هذا الخلاف ومن لم يجد ما يستر به العورة صلى الله  
عليه كما ذكرنا والشرط الرابع وهو استقبال القبلة  
فمن كان بحضرة الكعبة يجب عليه اصابه عينها  
ومن كان غائبا عنها ففرضه اصابه جهة القبلة و

ثمرة فائدة هذا تظهر في النية وكان الشيخ امام ابو بكر محمد  
ابن حامد لا يشترط نيت الكعبة مع استقبال القبلة وقال  
الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل يشترط ذلك و  
بعض المشايخ يقولون ان كان يصلي الى الحراب فكما قال  
الحامد وان كان يصلي في الصحراء فكما قال الفضلي و  
قبلة اهل المغرب والمشرق عندنا وذكر في الامالي الفتا  
حد القبلة في بلادنا يعني سمرقند ما بين المغربين مغرب  
الشتاء ومغرب الصيف فان صلى الى جهة خرجت من المغرب  
فسدت صلواته وان كان مريضا لا يقدر على التوجه  
الى القبلة وليس معه احد يوجهه او كان صحيحا يخاف  
من عذو او سجع يصلي الى اي جهة قدر وكذا اذا صلى  
الفريضة بالعدو على الدابة او النافلة غير عذر فله  
ان يصلي الى اي جهة توجهت رايته فان اشبهت عليه  
القبلة وليس بحضرة من يسأله عنها اجترده و  
تحرى وصلى فان علم انه اخطأ بعد ما صلى فلا إعادة



عليه وان علم ذلك وهو في الصلوة استدأر الى القبلة  
وبني عليها سواء اشتبهت في الكفاة او في المصرا او في  
ليلة مظلمة او نهار وان تحرى وصلى الى غير جهة  
التحرى بعيدا وان اصاب القبلة وقال ابو يوسف انما  
لا يعيدها رجل صلى الى غير القبلة متعمدا يوافق ذلك  
الكعبة قال ابو حنيفة رح هو كافر بالله وكذا الصلوة  
بغير طهارة وكذا الصلوة في التوب الخمس لانه كان  
المستخفوية اخذ الفقيه ابو الليث دح والمختار ان  
يكفر في الصلوة بغير طهارة ولا يكفر في الصلوة في  
التوب الخمس ~~لا يكفر~~ الى غير القبلة كذا ذكره في الفتاوى  
ولو اشتبهت ولم يتحرر فشرع وصلى لا يجوز به صلوة  
وان علم انه اصاب القبلة استقبل الصلوة ولو اشتبهت  
وكان محضرته من يسأله عنها فلم يسئل فتحرى و  
صلى ان اصاب القبلة جاز والافلا وكذا لا عمى  
لو سئل فلم يخبره حتى تحرى وصلى جاز ثم اخبره

لا يعيد ما صلى ولو شك فتحرى وصلى ركعة الى جهة  
ثم شك فتحرى حتى انه اذا صلى اربع ركعات الى اربع  
جهات بالتحرى جاز كذا في الخاقانية وذكر في الامالى  
الفتاوى ان علم ان قبل الكعبة ولم ينو لها جاز وفي  
الواقانية ان نوى ان قبله محراب مسجد لا يجوز لانه  
علامة وليس بقبلة ولو حول وجهه عن القبلة وج  
عليه ان يستقبل القبلة من ساعته فلا تنفسد ولكن  
يكروه ولو حول صدره عن القبلة بغير عمد فسدت  
صلوته ولو ظن انه احدث فتحول عن القبلة ان علم انه  
لم يحدث قبل ان يخرج من المسجد لم تنفسد صلوته وان  
علم بعد الخروج من المسجد فسدت صلوته والشوط  
الخامس وهو الوقت اول وقت الفجر اذا طلع الفجر الثاني  
وهو البياض المستطير في الافق فطلوع الفجر المستطير  
الكاذب وهو البياض المستطيل لا يخرج وقت العشا  
ولا يدخل وقت الفجر وفي المحيط اما الفجر الكاذب وهو



ان يرتفع البياض في ناحية واحدة ثم يتلاشا و آخر  
 وقتها قبل طلع الشمس واول وقت الظهر اذا زال  
 الشمس و آخر وقتها عند ابي حنيفة رح اذا صار ظل  
 كل شئ مثليه سوى في الزوال و قال الا اذا صار ظل كل  
 شئ مثله و اول وقت العصر اذا خرج وقت الظهر  
 على القولين و آخر وقتها ما لم تغرب الشمس و اول وقت  
 المغرب اذا غربت الشمس و آخر وقتها ما لم تغيب الشفق  
 وهو البياض الذي في الافق بعد الحرة عند ابي حنيفة  
 رح و قال هو الحرة و اول وقت العشاء اذا غاب الشفق  
 و آخر وقتها ما لم تطلع الفجر و اول الوتر ما هو وقت  
 العشاء الا انه ما موربتهديم العشاء عليه حتى  
 ان الرجل اذا صلى العشاء بنوب خمس ثم صلى الوتر بنوب  
 اخر فبين ان النوب التي صلى العشاء به كان نجسا  
 يعيد العشاء دون الوتر عند ابي حنيفة رح خلافا  
 لهما و المستحب في الفجر الاسفار عندنا في الارمنة

كلها الا يوم النحر بزدلفة و الا براد بالظهر في الصيف  
 و تقديمها في الشتاء و تأخير العصر ما لم يتغير الشمس  
 و تعجيل المغرب و تأخير العشاء الى ما قبل تلك الليل  
 مستحب و بعده الى نصف الليل مباح و بعده الى طلوع  
 الفجر مكروه اذا كان بغير عذر و اما في الوتر اذا كان  
 لا يتوب بالانتباه او ترك قبل النوم و اذا كان يتوب تأخيره  
 الى اخر الليل افضل و اذا كان يوم غيم فالمستحب في الفجر و  
 الظهر و المغرب تأخيرها يعني عدم التعجيل و في العصر  
 و العشاء تعجيلها اما الاوقات التي يكون فيها الصلوة  
 فخمسة تلك منها يكره فيها الفرض و التطوع و ذلك  
 عند طلوع الشمس و عند غروبها الا عصر يومته و وقت  
 الزوال و روى عن ابي يوسف رح انه يجوز التطوع  
 وقت الزوال يوم الجمعة و لا يصلي فيها صلوة الجنازة  
 و لا يسجد للتلاوة و لا للسهو و لو قضى فيها فرضا  
 يعيدها و ان تلا فيها اية السجدة فالأفضل ان لا يسجد بها



فان سجدها جاز ولا يعيدها واما الوقتان اللذان  
يكروه فيها الطوع ولا يكره فيها الفرض يعني الفوات  
وصلوه الجازاة وسجدة التلاوة فيها ما بعد طلوع  
الفجر الى ان ترفع الشمس الا سنة الفجر وما بعد صلاة  
العصر الى غروب الشمس وما بعد غروب الشمس ايضا  
مكروه لتأخير المغرب وكذا يكره الطوع اذا خرج  
الامام للخطبة لا يقطعها وكذا قبل صلاة العيدين  
وعند خطبتها ما وعند خطبة الكسوف والاستسقا  
ولو شرع الطوع في الاوقات الثلاثة فلا فضل ان  
يقطعها ثم يقضيها ولو لم يقطع فقد اساء ولا شيء  
عليه ولو شرع في النافلة في الوقتين ثم افسدها الزم  
القضا ولو افتتح النافلة في وقت مستحب ثم افسدها  
لا يقضيها بعد العصر قبل المغرب ولو افسد سنة  
الفجر لا يقضيها بعد ما صلى الفجر وقيل يقضيها ولو شرع  
في اربع ركعات قبل طلوع الفجر فلما صلى ركعتين طلع الفجر

ثم

ثم قام وصلى ركعتين تنوب عن ركعتي الفجر عندهما  
هو احد الروايتين عن ابي حنيفة رح وذكر في الذخيرة و  
لو صلى ركعتين على ظن انه لم يطلع الفجر وقد تبين انه طلع  
الفجر عند المتأخرين يجزيه عن ركعتي الفجر ولو شك  
لا يجزيه عن ركعتي الفجر بالاتفاق واذا طلعت الشمس  
حتى ارتفعت قدر رحيل او قدر مخرج صباح الصلاة ولو  
طلعت الشمس في خلال الفجر تفسد صلاة الفجر ولو غربت  
الشمس في خلال العصر لا تفسد والشرط السادس  
النية للمصلي المصلي اذا كان متفلا يكفيه مطلقا نية  
الصلاة وفي التراويح اختلف بعض المتقدمين قالوا  
الاصح انه لا يجوز وذكر المتأخرون ان التراويح وسائر  
السنن تنادي بمطلق النية والاصح انه لا يجوز و  
الاحتياط في التراويح ان ينوي التراويح او سنة الوقت  
او قيام الليل وفي السنة ينوي السنة ولو نوى في الوتر  
او في الجمعة او في العيدين ينوي صلاة الوتر وصلاة



الجمعة وصلوة العيدين وفي صلوة الجيزة ينوي  
 الصلوة لله تعالى والدعاء للميت والمفترض المفرد لا يكتفي  
 بنية الفرض ما لم يقل الظهر والعصر فان نوى فرض  
 الوقت ولم يعين اجزاه الا في الجمعة ولا يشترط بنية  
 اعداد الركعات ولو نوى لفرض التطوع جاز من  
 الفرض عند أبي يوسف ح خلافا للمذاهب ولو نوى  
 الظهر لا يجوز لان هذا الوقت كما يقيد ظهر هذا  
 اليوم يقيد ظهر يوم آخر واما لو نوى ظهر الوقت  
 او عصر الوقت يجوز وهذا اذا كان يصلي في الوقت  
 فان صلى بعد خروج الوقت وهو لا يعلم بخروج الوقت  
 فنوى الظهر لا يجوز كما مر ولو نوى فرض الوقت  
 لا يجوز ايضا ولو نوى ظهر اليوم جاز واما المقيد  
 ان نوى صلوة لا يجوز نقل من خلاصة الواقعات ولو  
 افتتح المكتوبة ثم ظهر انما تطوع وصلى بنية التطوع  
 حتى فرغ فهي المكتوبة ولو كبر ينوي التطوع ثم كبر

ينوي الفرض يصير شارعا في الفرض ولو صلى ركعة من  
 الظهر ثم افتتح العصر او التطوع بتكبيره فقد نقص الظهر  
 وصح شروعه فيما كبر وكذا اذا شرع في المكتوبة ثم  
 كبر ينوي الشرع في النافلة او كان منفردا فذكر ينوي الاقدا  
 بالامام يصير شارعا فيما كبر وان صلى ركعة من الظهر ثم  
 كبر ينوي الظهر في تجزئ تلك الركعة حتى انه لو صلى اربعا  
 بعد ذلك على ظن ان الاولى انقضت ~~بجسده~~ ولم يقعد على  
 رأس الركعة الرابعة فسدت ولو نوى مكتوبتين ففي التي  
 دخل وقبها ولو نوى فائتين فهي الاولى منها ولو نوى  
 فائتين ووقية فهي الفائنة الا ان يكون آخر وقت الوقتية  
 ولا يحتاج الامام بنية الامامة الا في حق النساء واما  
 المقتدى فينوي الاقدا ولا يكتفي بنية الفرض والتعيين  
 وان نوى الاقدا بالامام ولم يعين الصلوة يجزيه وكذا  
 اذا قال نويت ان اصلي مع الامام وان نوى صلوة الامام ولم  
 ينوي الاقدا لا يجزيه وان نوى الشرع في صلوة الامام



فقد اختلف المشايخ الاصح انه يجزى به وان نوى الجمعة  
ولم ينو الاقضاء بالامام جاز عند البعض وان نوى الاقضاء  
بالحال بالامام ولم يخطب اليه من هو صح وكذا نوى الاقضاء  
بالامام وهو يظن انه زيد فاذا هو عمر وضع الاقضاء  
الاذا قال اقتديت بزيد فاذا هو عمر ولا يصح اقتداءه  
والا فضل ان ينو الاقضاء بعد ما قال الامام الله اكبر  
يصير مقتدياً بمصل كذا ذكره في المحيط ولو نوى الا  
قضاء حين وقف الامام موقف الامام جاز ولو نوى  
الشروع في صلاة الامام وكبر على ظن انه قد شرع  
وهو لم يشرع بعد لم يجز ومن صلى سنين ولم يعرف  
النافلة من الفريضة ان ظن ان الكل فريضة جاز وان  
كان الرجل شاكاً في وقت الظهر فنوى ظهر الوقت  
فاذا الوقت قد خرج يجوز بناء على ان القضاء بنية  
الاداء والاداء بنية القضاء يجوز هو المختار كذا ذكره  
في المحيط ولو نوى فرض اليوم يجوز بلا خلاف وان

انما ينظر ان كان نواؤه لا

لم يعلم بخروج الوقت ومن صلى الظهر ونوى ان هذا من  
ظهر يوم الثلاثاء فتبين ان ذلك من يوم الاربعاء جاز  
ظهره والغلط في تعيين الوقت لا يضره ولو شرع في  
صلاة <sup>صلاة</sup> ما عليه على ظن انها سبئية فاذا هي  
احدية لا يصح ولو شرع على ظن انها احدية فاذا هي سبئية  
تصح والمستحب ان ينو بقلب فيتكلم باللسان وهو المختار  
وان نوى بالقلب ولم يتكلم جاز بلا خلاف والاحوط ان  
ينوي مقارناً بالتكبير ومخالطه كما هو مذهب الشافعي  
رج وذكر في الاجناس الناطقي ان من خرج من منزله  
يريد الفرض بالجماعة فلما انتهى الى الامام كبر ولم يحضره  
النية في تلك الساعة ان كان بحال لو قيل له اي صلاة تصلي  
فمامكنه ان يجيب له من غير تأمل يجوز صلواته والاقضاء  
وان تاخرت النية ونوى بعد التكبير لا يصح واما فرض  
الصلاة فثمانية ستة على الوفاق واثنان على الخلاف و  
هي تكبيرة الافتتاح والقيام والقراءة والركوع والسجود



والقعدة الاخيرة مقدار التشهد اما الخروج من  
الصلوة بصنعة فرض عند أبي حنيفة رخص خلافا لهما  
وتعديل الاركان فرض عند أبي يوسف رخص لحدثن ابن  
مسعود رضي الله عنه انه قال قال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم لا تجزئ الصلوة لا يقيم فيها الرجل صلبه  
في الركوع والسجود ولا دخول في الصلوة الا بتكبيره الا  
فتاح وهو قوله الله اكبر والله اكبر <sup>او الله اكبر</sup> والله كبير فان  
قال بدلا عن التكبير الله اجل والله اعظم والرحمن اكبر  
اولا اله الا الله وتبارك الله وغيره من اسماء الله تعالى  
اجراه عند أبي حنيفة وصحدها الله ولو افتتح باللهم  
او قال يا الله يصح ولو قال اللهم ارزقني او قال اللهم  
اغفر لي او قال استغفر الله او اعوذ بالله او الاحول ولا  
قوة الا بالله او ماشاء الله لا يصح ولو قال الله ولم يقل  
اكبر يصير شارعا عند أبي حنيفة رخص وفي ظاهر  
الرواية لا يصير شارعا ولو قال الله اكبر لا يصير

شارعا

52 شارعا وان قال في خلال الصلوة بنفسه صلوته لانه  
اسم الشيطان ولو قال الله اكبر بالكاف الضعيفة  
اختلف الكوفيون والبصريون الاصح انه يصير شارعا  
ولو ادخل المد في الف الله كما في قوله تعالى اذن لكم  
نفسد الصلوة عند اكثر المشايخ وقال محمد بن مقاتل  
ان كان لا يميز بينهما لا نفسد ولو افتتح مع الامام  
وفرغ من قوله الله قبل فراغ الامام من قوله الله لا يصير  
شارعا ولو قال الله مع الامام او بعده وفرغ من قوله  
اكبر قبل فراغ الامام من اكبر لا يجوز ايضا وقيل يصير  
شارعا في صلوة نفسه لانه يصير شارعا بالكل فيقع  
الكل فرضا ولو كبر قبل الامام مقتديا به لا يصير شارعا  
في الصلوة الامام ولا في صلوة نفسه وقيل يصير شارعا  
في صلوة نفسه وهو قول أبي يوسف رخص ولو انه كبر  
بعد ما كبر الامام يعني كبر نائيا ونوى الشروع ولا قدأ  
يصير شارعا وقاطعا لما كان فيه والا فضل ان يكون



تكبيرة المقتدى مع تكبيرة الامام عند ابي حنيفة رح  
وقال لا يكبر بعد تكبيرة الامام واذا شك المقتدى انه  
كبر قبل الامام وبعد محكم باكثر رايه **فالمستوى**  
الظن ان فانه يجوز به حمل الامر على الثواب والثانية  
القيام ولو صلى الفريضة قاعدا مع القدرة على القيام  
لا يجوز وان عجز المريض عن القيام يصلي قاعدا يركع و  
يسجد فان لم يستطعها يعني بالركوع والسجود او ميمها  
انما وجعل السجود اخفض من الركوع ولا يرفع لوجهه  
شيئا يسجد عليه لقوله عليه السلام للمريض اذا قدرت  
ان تسجد على الارض فاسجد والا فاقوم برأسك ولو كانت  
الوسادة على الارض فسجد عليها جاز كذا في الذخيرة  
فان لم يستطع القعود استلقى على ظهره وجعل رجله  
الى القبلة فاومى بهما وان استلقى على جنبه ووجهه  
الى القبلة واومى بهما جاز فان لم يستطع الايماء برأسه اخبر  
عنه وفي رواية سقطت <sup>عنه</sup> ولا يومى بعينه ولا بحاجبه

ولا يقبله ثم اذا ثبت ان كان يعقل الصلوة حالة المرض  
يلزمه القضاء على الرواية الاولى والا فلا كما لم يعم عليه  
ان كان اقل من يوم وليلة قضى وان كان اكثر من يوم و  
ليلة سقطت عنه وان قد صلى على القيام دون الركوع والسجود  
لم يلزمه القيام عندنا وذكر في الذخيرة ان قد صلى على القيام  
والركوع دون التسجود لم يلزمه القيام وعليه ان يصلي  
قاعدا بالايما واكثر المشايخ على انه مخير ان شاء صلى  
قائما بالايما وان شاء صلى قاعدا بالايما رجل في  
حلقه جراحة تسيل اذا صلى بالركوع والسجود  
يصلي قاعدا بالايما شيخ كبير اذا قام سلس بوله او به  
جراحة تسيل وان جلس لا تسيل يصلي قاعدا وكذا  
لو سجد سال بوله او نفث رجه يصلي قاعدا بالايما  
ولو كان محال لو صلى قاعدا تسيل ولو صلى مستلقيا  
لا تسيل يصلي قائما يركع وسجود ولو كان محال لو  
صلى قائما ضعف عن القراءة فيصلي قاعدا بقراءة يعنى



الشيخ الذي لا يقدر على القراءة بالقيام أصلاً ولو كان  
 بحال لو صلى منفرداً يقدر على القيام ولو صلى مع الأما  
 لا يقدر بشرع قائماً لا يقعد فلما كان وقت الركوع  
 يقوم ويركع المريض يقعد في الصلوة من أولها إلى  
 آخرها كما يقعد في التشهد وعليه الفتوى وفي الخبر  
 امرأة خرج رأس ولدها وخافت فوت الوقت فتوضأت  
 أن قد رت ولا يتمت وجعلت رأس ولدها في قدر أو  
 حفيرة وصلت قاعدة بركوع وسجود فان لم يستطعها  
 يومئذ يما رجل شلت يده وليس معه أحدان يوضئه  
 أو يتمه يمسح وجهه وذراعيه على الحائط ويصلي  
 فانظر وتفكر في هذه المسائل هل تجد عند التلخيص  
 الصلوة وأولاده تاركها وان صلى الصحيح بعض صلوة  
 قائماً فحدث به مرض ثم أقعد يركع ويسجد ويؤم  
 ان لم يستطعها أو مستلقياً ان لم يستطع القعود  
 وانحلى قاعداً لمريض ثم صح بناء على صلواته قائماً عند

وقال محمد بن يحيى يستقبل وان صلى بعض صلوة بالإيمانه  
 قد روى عن الركوع والسجود بالانفاق ويجوز التطوع  
 قاعداً بغير عذر وان افتتح التطوع قائماً ثم  
 أعيا لا بأس له بان يتكأ على عصا أو على حائط أو يقعد  
 ويجوز صلوة التطوع على الدابة للمسافر بالانفاق و  
 للمقيم خارج المصر عند أبي حنيفة ربح أما الفرائض  
 فيجوز أيضاً بالاعذار التي ذكرنا في فصل التيمم وكذا الشيخ  
 ركب دابته ولم يقدر النزول أو امرأة ليس معها محرم  
 يصلتان عليها والمصلي على الدابة يؤم بالركوع والسجود  
 وجعل السجود أخفض من الركوع كالمصلي قاعداً  
 بآيها ولو سجد على شيء وضع عنده أو على سرجه لا  
 يجوز لأن الصلوة على الدابة شرعية بالإيماء ولو كانت  
 على سرجه نجاسة لا يمنع جواز الصلوة وقيل يمنع  
 ولو صلى في السفينة قاعداً من غير عذر يجوز عند  
 أبي حنيفة ربح وقال لا يجوز إلا من عذر **والثالثة**



القراءة وهو تصحيح الحروف بلسانه بحيث يسمع نفسه  
 وقيل اذا صحح الحروف يجوز وان لم يسمع نفسه والقراءة  
 فرض في جميع ركعات النفل والوتر وفي الفرض ركعات  
 الركعتين واما اذوات الاربع ففرض القراءة في الركعتين  
 بغير عنيهما والافضل ان يقرأ في الاولين وفي الآخرين  
 مخيران شاء قراء وان شاء سجع <sup>وان شاء سجع</sup> اما التقدير في الفرض  
 قراءة اية واحدة وان كانت قصيرة نحو قوله تعالى  
 ثم نظر عند أبي حنيفة رجوع وعندهما ثلث ايات قصار  
 او اية طويلة واما اذا قراء اية هي كلمة نحو قوله تعالى  
 مدھامتان او حرف نحو قاف وصورون اختلف المشايخ  
 فيه الاصح انه لا يجوز وان قراء اية طويلة نحو اية الكرسي  
 او اية المدانية نحو قوله تعالى يا ايها الذين امنوا  
 اذا تدابستم بدين الابهة البعض في ركعة والبعض  
 في ركعات اخرى فقد اختلفوا فيه ايضا الاصح انه  
 يجوز عند أبي حنيفة رجوع والذي لا يحسن الاية واحدة

لا يلزمه

لا يلزمه التكرار عنده وقال لا يلزمه التكرار ثلث مرات  
 والرابعة الركوع وهو طائفة الرأس مع انحناء الظهر  
 وان طأ طأ رأسه قليلا ولم يعتدل ان كان الى الركوع  
 اقرب يجوز وان كان الى القيام اقرب لا يجوز رجل انتهى  
 الى الامام فذكر وهو الى الركوع اقرب فصلوته فاسدة  
 رجل احب بلفح حدوبته الى الركوع بخفض رأسه  
 في الركوع ذكر في عيون الفتاوى اذا ادرك الامام بعدما  
 سجد الامام سجدة فرجع وسجد بسجدة تين بنفسه صلوته  
 ولو ادرك بعدما ركع وهو في السجدة فرجع وسجد بسجدة تين  
 لا تنفسه صلوته لان الزيادة ما دون الركعة والله غير  
 مفسد لو ادرك المقعد قبل الامام فرفع رأسه قبل ان  
 يركع الامام لم يجز الركوع وان ادركه الامام في الركوع  
 اجزاه واذا انتهى الى الامام وهو راكع فذكر ووقف حتى  
 رفع الامام رأسه من الركوع لا يصير مدركا لتلك  
 الركعة وركنية الركوع متعلق بقاد في ما يطلق عليه

وهو راكع صحيح



اسم الركوع عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله وذكر  
في الشرح انه يقل ثلث تسبيحات او لم يكت مقدار ذلك  
لا يجوز ركوعه وكذا ركينة السجود وذكر في زاد الفقهاء  
ان ادنى تسبيحات الركوع والسجود الثلث والوسط  
خمس مرات والاكمل سبع مرات والخامسة السجدة و  
هي فريضة تنادي بوضع الجبهة والانف والقدمين  
واليدين والركبتين وان وضع جبهة دون انفه جاز  
بالاجماع وان كان من غير عذر يكره وان وضع انفه  
فذلك عند أبي حنيفة ربح وقال لا يجوز بالانف  
الا اذا كان يجبرته عند ولو وضع خذه او ذقنه لا يجوز  
وان كان من عذر بل يوهى ووضع اليدين والركبتين ليس  
بواجب عندنا خلافا للزفر والشافعي رحمه الله ولو  
سجد ولم يضع قدميه على الارض لا يجوز ولو وضع  
احدهما جاز وكذا لو سجد بسبب الزحام على فخذه  
جاز وهو قول أبي حنيفة ربح وان سجد على ركبتيه لا

يجوز

وان سجد على ظهر رجل ليس في الصلوة لا يجوز  
يجوز وان سجد على ظهر رجل وهو في الصلوة جاز  
سجد على ظهر رجل ليس في الصلوة ولو كان موضع السجود  
ارفع من موضع القدمين مقدار راحة اليدين منصوبتين  
جاز والافله وان اراد به لبنة بخاري وهو ربع زراع وان  
سجد على كور عمامته او فاضل توبه او على شئ طاهر جاز  
عندنا خلافا للشافعي ربح ولو بسط كفه او ذيله على شئ  
نجس فسجد لا يجوز وقيل في رواية يجوز ولو وضع كفيه  
او بسط حرقه على شئ طاهر للحرا والبرد او التراب وسجد  
جاز والكلام في الكراهية وان سجد على التبن ان لم يلبده و  
كان يغيب وجهه ولا يجده جمه لم يجز وان لبده جاز و  
على هذا اذا القى الخشيش فسجد عليه ان وجد جمه جاز  
والافله وكذا اذا سجد على التبن والمخلوج ان لم يستقر  
جبرته لا يجوز وان سجد على الارز والجاورس والذرة  
لا يجوز ولو سجد على الحظرة او الشعير يجوز اما  
الارزان والمخلوج اذا كانا في الجو القوي جاز وسئل



بضمير رح عن بضع جهته على حجر صغير قال بضمير ان  
وضع اكثر الجهة على الارض يجوز والا فلا كذا في المحيط  
وان لم يضع ركبتيه في السجدة على الارض يجوز وهو  
المختار والسادسة القعدة الاخيرة وقد افترض مقدار  
قراءة التشهد ونظر فرضيتها في هذه المسائل <sup>الاولى</sup> على  
النظر خمساً ولم يقعد على رأس الرابعة بطل فرضيته  
وتحولت نفلاً وبضيف اليها ركعة اخرى والثانية  
المسافر اذا اقتدى بالمقيم في فائئة لا يضح لان قعدة الاولى  
فرض في حق المسافر فيكون اقتداء المفترض بالتفعل والثالثة  
اذا تذكر بعد تمام الصلوة <sup>عليه</sup> سجدة التلاوة فمار اليها  
ارتفعت القعدة حتى انه لو لم يقعد ثانياً مقدار التشهد  
فسدت صلوته والرابعة اذا نام في القعدة الاخيرة  
كلها فلما انبت عليه لم يقعد قد التشهد وان لم يقعد  
فسدت صلوته لان الافعال في الصلوة حالة النوم لا  
تختب كما اذا قرأنا انا او ركعنا انا او سجدنا <sup>نا</sup> وهذه المسئلة

يكثر وقوعها لا سيما في التراويح والسابعة الخروج من الصلوة  
بفعل المصلي فرض عند أبي حنيفة رح خلافاً لما حكي عن المصلي  
اذا احدث عمداً بعد ما قعد قد التشهد او تكلم او عمل عملاً  
بنا في الصلوة تمت صلوته بالاتفاق وان سبقه الحدث في هذه  
الحالة فكذلك عندهما وقال أبي حنيفة رح ينوضا ويخرج  
من الصلوة ويبني على هذه مسائل المقيم اذا رأى الماء بعد ما قعد  
قد التشهد وكان ما سحاً قففت مدة معجزة وخلع خفيه  
بعل يسير او كان امياً فقل سورة او عرباناً فوجد ثوباً او  
موشياً فقدر على الركوع والسجود او تذكر ان عليه صلوة  
قبل هذا او احدث الامام القاري فاستخلف امياً او  
طلعت الشمس في الفجر او دخل وقت العصر في الجمعة او  
كان ما سحاً على الجبيرة فسقطت عن برأ او كان صاحب عذر  
فانقطع عذره ففي هذه المسائل فسد الصلوة عند أبي  
حنيفة رح وقالنا في الثامنة تعديلاً لاركان فانه عند  
ابي يوسف رح فرض كما ذكرنا في الحديث وعندهما من



الواجبات وما سواه من الواجبات تعيين الفاتحة والقراءة  
 في الأوليين والاقصار فيها مرة وتقدمها على السورة و  
 ضم السورة أو الآيات إليها والجهر فيها بجهر والخافه فيها  
 بخافه وقراءة القنوت في الوتر وقراءة الشهادتين في القنوتين  
 وفي رواية في القعدة الأخيرة <sup>في القعدة الأولى</sup> وسجدة التلاوة  
 وسجدة الشهور وتكبيرات العيدين والانتقال من الفرض <sup>إلى النفل</sup> وأما  
 صفة الصلوة إذا أراد الرجل أن يدخل في الصلوة نوى وأخرج  
 يديه من كمه ثم كبر ورفع يديه مع التكبير وذكر في المدا<sup>ة</sup>  
 يرفع أو لا ثم يكبر حتى يجازي بابه ياميه عند شحني أذنيه  
 ويفرج أصابعه لا كل التفريج ويوجه بطنه نحو القبلة  
 ترفع والمرأة <sup>تدبها</sup> لها هذا تديها والمقتد يكبر بمقارنات تكبير الإمام  
 وعندهما يكبر بعد تكبير الإمام للاختلاف في الأفضلية  
 ولا يترك رفع اليدين ولو اعتاد يأتته ثم يضع يمينه على  
 يساره ويقبض بيده اليمنى راسغ يده اليسرى ويضعهما تحت  
 السترة والمرأة تضعهما على تديها ثم يقول سبحانك اللهم

ومحمدك إلى آخره وإن زاد وجعل ثناؤك لا يمنع وإن سك  
 لا يؤمر به ويقول أنى وجهته وجهي للذي فطر السموات  
 والأرض خيفاً وما أنا من المشركين عند أبي يوسف  
 رح وفي رواية يقول بعد التكبير وعندهما يقول قبل  
 الافتتاح يعني قبل النية ولا يقول بعد النية بالاجماع ثم  
 يعود أما التقود فتسبح للثناء ولا يقول حتى يأتى به المقتد  
 وفي العيدين يأتى به قبل التكبيرات بعد التناء يعني قبل التسمية  
 بالاجماع والمسبوق يأتى بالثناء إذا أدرك الإمام حالة الخاف<sup>ة</sup>  
 ثم إذا قام إلى قضا، ما سبق يأتى به أيضاً كما ذكره في المختار  
 وإذا أدرك الإمام وهو يجهر يستمع وينصت وقال بعضهم  
 يأتى بالثناء عند سكات الإمام <sup>كلمة</sup> كلمة وعن الفقه إلى  
 جعفر رح إذا أدرك الإمام في الفاتحة ينشئ بالاتفاق ذكره  
 في الذخيرة وأما في صلوة الجمعة والعيدين إذا كان بعيداً  
 من الإمام اختلف المتأخرون فيه وإن أدرك في الركوع يجوز  
 أن كان أكثر رأيه أنه لو أتى به يدرك الإمام في شئ من الركوع



باتي به قائما ولا يركع ويتابع الإمام وكذا إذا أدرك الإمام في  
السجدة الأولى ولا ياتي بالركوع ولا يكون مدحا لتلك الركعة  
ما لم يشارك الإمام في الركوع كله أو مقدار تسبيحة وفي الأخير  
وان سوى ظهره في الركوع صار مدركا قدر على التسبيح أو لم  
يقدر وان أدرك في القعدة يركع فيقعد وقال بعضهم ياتي  
بالثناء ثم يقعد ولا يتعدوا الأبعد للثناء ثم يسمي فيأتي بها في  
كل ركعة احتياطا لأن أكثر المشايخ على هذا أما الإمام إذا  
جهر فلا ياتي بها وإذا خافت ياتي بها وأما التسمية عند  
ابتداء السورة عند أبي حنيفة رخص لا ياتي بها وعند محمد  
يأتي بها إذا خافت وعند أبي يوسف رخص ياتي بها بكل حال ثم  
يقراء الفاتحة فإذا قال الإمام والصلواتين يقول آمين  
والمؤمن يقولها ويخفونها ثم يضم سورة أو ثلث آيات  
فإن قرأ آية أو آيتين لم يخرج عن حد الكراهية وإن قرأ  
ثلاث آيات خرج عن حد الكراهية ولم يدخل الاستحباب  
لأن الواجب ضم السورة والآيات إليها والمستحب أن يقرأ

٥٩ في السفر حالة الضرورة بفاتحة الكتاب وأي سورة شأ  
وفي حالة الاختيار يقرأ في الفجر سورة البروج ومثلها  
وفي الظهر كذلك وفي العصر والعشاء دون ذلك وفي  
المغرب بالقصار جدا وفي الحضر إذا خاف فوت وقت الصلاة  
يقرأ قدر ما لا تقوته الصلاة وإن لم يخف يقرأ في الفجر  
أو خمسين أو ستين آية وفي الظهر مثله أو دونه وفي  
العصر والعشاء كذلك وقال أبو الحسن لقد وردت رحمة الله  
يقرأ في الفجر بطول المفضل وفي الظهر والعصر والعشاء  
بأوسط المفضل وفي المغرب بقصار المفضل أما الطوال  
فمن سورة الحجرات إلى سورة البروج ولما الأوسط فمن  
سورة البروج إلى سورة لم يكن وأما القصار فمن سورة لم  
يكن إلى آخر القرآن ويطلق الإمام في الفجر في الركعة الأولى  
على الثانية وفي الركعتي الظهر وما سواها سواء وقال  
محمد رخص أحب إلى أن يطل في الركعة الأولى على الثانية  
في الصلاة كلها أما أطال الركعة الثانية على الأولى فمكروه



بالاجماع ان كانت بثلاث ايات او فوقها وان كان اية  
او ايتين لا يكره واما في السن والنوافل فيستوي الا  
اذا كان مروياً او ماثوراً يصلي كما جاء فلما فرغ من القراءة  
يجزى ركعاً مكبراً وينبغي ان يكون ابتداء تكبيره عند اول  
الخروج والفرغ عند الاستواء وبعضهم قالوا اذا انته  
القراءة حالة الخروج لا بأس بعد ان يكون ما بقى من  
القراءة حرفاً او كلمة والاول اصح ويضع يديه على ركبتيه  
ويفرج اصابعه ويبسط ظهره ولا يرفع رأسه ولا ينكسه  
ويقول في ركوعه سبحان العظيم ثلاثاً وذلك ادناه و  
ان زاد فهو افضل ويختم على وتر وان قصر على مرة او ترك  
جازت ويكره وروى عن ابي مطيع رح ان تسبيح الركوع  
والسجود ركن لو ترك لا يجوز صلواته ولا ينبغي للامام  
ان يطيل على وجهه بل القوم لانه سبب التفتير وانه  
مكروه ولو اطال الركوع لا بد من التسبيح لانه لا بد  
تعالى فلا بأس به وقال بعض

في سجدة  
الركوع

رأسه ويقول سمع الله لمن حمده وان كان مقدياً ياتي  
بالتحميد ولا ياتي بالتسبيح وان كان منفرداً ياتي بهما الا  
فيأتي بالتحميد على قولهما وفي رواية يقول اللهم ربنا  
لك الحمد ولا يزيد على هذا ويرسل اليدين في القومة  
كما قال صدر الشهيد رح في واقعاته وذكر السيد الامام  
في الملقط انه ياخذ وفي صلاة الجنازة ووقت الشاء  
والقنوة ياخذ يديه على قفول اكثر المشايخ وفي تكبيرات  
العدين يرسل فاذا اطمان قائماً كبر بالجرود وسجد  
ويضع ركبتيه اولاً ثم يديه ثم يضع وجهه بين كفيه  
على الارض ويبدئ بضعيه ويجافي بطنه عن فخذه  
والمرأة تحفظ في سجودها وتلزم بطنها بفخذها ويقول  
في سجوده سبحان ربى الاعلى ثلاثاً وذلك ادناه وان زاد  
فهو افضل ويترك على وتر ثم يرفع رأسه ويقعد و  
يضع يديه على فخذه فاذا اطمان قاعداً كبر وسجد  
ثانياً وان دفع رأسه قليلاً ثم سجد ان كان الى السجود



اقرب لا يجزيه وذكر في الملقط انه يجزيه فاذا فرغ من  
 السجدة ينهض قائما ولا يقعد ولا يعتمد بيديه على  
 الارض الامر عند ويضع في الركعة الثانية مثل ما فعل  
 في الركعة الاولى الا انه لا يستفتح ولا يتعوذ ولا يرفع  
 يديه الا في تكبيرة الافتتاح فاذا رفع رأسه من السجدة  
 الثانية في الركعة الثانية افترش رجله اليسرى وجلس  
 عليها ونصب اليمنى نصبا ويوجه اصابعه نحو القبلة و  
 يضع يديه على فخذه ويخرج اصابعه نحو القبلة لا كل  
 المخرج ثم يستشهد ويقول الحيات لله الى اخره ولا يزيد  
 على هذا في القعدة الاولى فان زاد قال المشايخ ان قال  
 اللهم صل على محمد وعلى آل محمد ساهيا تجب عليه سجدة  
 الشهو وعن ابى حنيفة رج ان زاد حرفا عليه سجدة  
 السهو واكثر المشايخ على هذا فاذا اقام الى الثلاثة لا  
 يعتمد بيديه على الارض فان اعتمد لا ياسبه وان كان  
 الصلوة فريضة فهو مختير في الاخيرين ان يقرا ويقرأ

ان يسبح

ان يسبح ويقرأ يسكت والقراءة افضل وان قرا بقراءة واحدة  
 فحسب ولا يزيد عليه شيئا فان ضم السورة ساهيا  
 تجب عليه سجدة السهو في قول ابى يوسف رج وفي ظهر  
 الرواية لا تجب عليه سجدة السهو اما اذا كانت الصلوة  
 سنة او نفلا فيبدأ كما يبدأ في الركعة الاولى يعني ياتي  
 بالشاء والتعوذ لان كل شفع صلوة على حدة ويقعد في  
 القعدة الاخيرة مثل ما قعد في الاولى والمرأة تقعد  
 على اليسار اليسرى في القعدتين وتخرج رجلها من الحجاب  
 الاخر ويستشهد فاذا اتم الشهد يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم  
 ويسفرف نفسه ولو اذنيه ان كانا مؤمنين ولجميع  
 المؤمنين والمؤمنات ويدعوا بالدعوات الماثورة وبما  
 يشبه الفاظ القرآن ولا يدعوا بما يشبه كلام الناس  
 نحو قوله اللهم اكسني اللهم زوجني فلانة حتى لو كان  
 في وسط الصلوة تقصد وروى عن بعض المشايخ انه  
 قال لا يقول وارحم محمد واكثر المشايخ على انه يقول

من النفل

في الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم



للتواتر ويقول وترجت ولا يقول وترجت ولو قال و  
ترجت فهو خطأ ولو قال وترجت بالتشديد يجوز  
ولا يقول في العالمين ربنا انك حميد مجيد ولو قال الاياس  
به ويشير بالسبابة اذا انتهى الى الشهادتين وقال في  
الواقعات لا يشير فان اشار بقدر الخضر والبصر  
ويخلق الوسطى بالابهام فاذا فرغ من الادعية بسلم  
عن يمينه ويقول السلام عليكم ورحمة الله ولا يقول  
في هذه السلام وبركاته كذا ذكره في المحيط وينوي  
بالسليمة الاولى <sup>التي</sup> عن يمينه من الملائكة والمؤمنين وعند  
يساره مثل ذلك وقال بعضهم ينوي الحفظه وقال بعضهم  
ينوي جميع من معه من الملائكة لانه اختلف الاخبار قيل  
ان مع كل مؤمن خمسا من الملائكة وقيل ستون وقيل  
مائة وستون وقيل ثمانية وستون وينوي المقصد  
امامه في السليمة الاولى ان كان عن يمينه او مجذاه و  
في الاخرى ان كان عن يساره وينبغي ان يكون منتهى بصرف

فيلامه الى موضع سجوده وفي الركوع الى ظاهر قدميه و  
في سجوده الى اربعة انفيه وفي قعوده الى حجره والسنة للامام  
في السلام ان تكون التسليمة الثانية اخفض من الاولى ومن  
المشايع من قال يخفض الثانية فاذا تمت صلوة الامام  
فهو مخير ان شاء اخرف عن يمينه وان شاء اخرف عن يساره  
وان شاء ذهب الى حواججه وان شاء استقبل الناس  
بوجهه اذ لم يكن مجذاه مصل او امرأة في الصف والاخر  
سواء كان المصلي في الصف الاول او في الاخر والاستقبال  
الى المصلي مكروه وهذا اذا بعد المكتوبة تطوع فان كان  
تطوع يقوم الى التطوع ويكره تأخير السنة عن حال  
اداء الفريضة فاذا اقام لا يتطوع في مكانه بل يتقدم او  
يتأخر او يخرج يميناً او شمالاً او يذهب الى بيته فينتطع  
ثمه ومن المشايخ من قال ان كان اماماً يتطوع عن يساره  
المحارب وقال شمس الائمة الحلو ان دح هذا اذ لم يكن في  
قصده الاستغفار بالدعاء في آخرها فان كان له ورد



بقضيه بعد المكنوبة فانه يقوم عن صلاته فيقضى ورده  
قائما وان شاء جلس في ناحية المسجد فيقضى ورده ثم  
يقوم الى الطلوع كلاهما روى عن الصحابة رضي الله  
وما ذكر في ابتداء المسئلة دليل على كراهية تأخير السنة  
وما ذكره من شمس الائمة الخواني دليل على الجواز ذكره في  
الحيط واما المقتد والمنفرد فان لبتا جاز وان قاما الطلوع  
في مكانهما جاز والاحسن ان ينطوعا في مكان آخر **فصل**  
فيما يكره فعله في الصلوة وما لا يكره فعله في الصلوة  
قال يكره للمصلي ان يغطي فاه الا عند التثاوب والادب  
عند التثاوب ان يخطبه وان لم يقدر فلا بأس بان يضع  
يده او يده على فمه ويكره الاعتجار وهو ان يلف بعض الائمة  
على راسه ويجعل طرفا منه يشبه معج النساء يلف حول  
وجهه وقال بعضهم ان يشد حول راسه بالمندبل و  
يبدئ هامته ويكره العقص اذ به ان يجعل شعره  
على هامته ويشد بصمغ او لف ذواته حول راسه

كانت فعله النساء في بعض الاوقات ويجمع الشعر كله من  
قبل القفا ويمسك بخيط او خرفة كيلا يصيب الارض  
اذا سجد ويكره وضع اليد قبل الركبة اذا سجد ورفعها  
قبلها اذا قام الا من عذر ويكره ان ينقر نقر الديك ان بقي  
كافعا الكلب وهو ان يضع اليديه على الارض وينصب  
فخديه ويميل ينصب يديه امامه مضيا وان يفتش ذراعيه  
افتراش الثعلب وان يرفع يديه عند الركوع وعند رفع الرأس  
من الركوع وان يسدل ثوبه وهو ان يضعه على كفيه ثم  
يرسل اطرافه من جوانبه وفي القدرى ان يجعل على راسه  
او كفيه ثم يرسل اطرافه من جوانبه ولو صلى في قباء او طواف  
او في باراقي ينبغي ان يدخل يديه في مكة ويشد القبا بالمنطقة  
احترازا عن السدل وعن الفقيه ابى جعفر ربح انه كان يقول  
اذا صلى مع القبا وهو غير مشدد في الوسط فهو مستئي و  
يكره ان يكف ثوبه او يرفعه كيلا ينترب ويكره ما هو من  
اخلاق الجبابرة فيكره ان يصلي في ازار واحد الا من عذر



وان يصلي حاسرا راسه تكاسلا ولا لباسا اذا فعله تذلا  
وخنوعا ويكره ان يصلي في ثياب البذلة او المهنه والمستح  
ان يصلي في ثلاثة اوتاب قبض وازار وعلامة وعن ابى حنيفة  
رح انه كان يلبس احسن ثيابه للصلوة والمراة ان تصلي في  
قبض وخمار ومقنعة ويكره ان يرفع راسه او ينكسه في  
الركوع وان يعث بتوبه او ينشئ من جسده وان يفرقع اصابعه  
او يشبك بين اصابعه وان يجعل يديه على حاصرتيه وان  
يقلب الحصى الا ان لا يمكنه من السجود فيسويه مرة او مرتين  
وفي الظهر الروايات يستويه مرة وان يترفع الامر عند  
وان يغض عينيه وان يلتفت يمينا او شمالا وان يسجد على  
كورعامة وان يتنحى قصدا يعني اختيارا اذا كان صونا  
لا حروف له واما السعال المدفوع اليه فلا يكره والاحسن  
ان يدفع سعاله ان قدر وان يرد السلام بيده او بجمل الصبي  
في صلوته وان يتنحى قصدا وان يضع في فمه دراهم او  
دنانير بحيث لا يمنع عن القراءة وان منعه عن اداء الحروف

افسد ما وان ينفع يعني نفعنا لا يسمع وان يتبلى بلبس السان  
ان كان قليلا وان كان كثيرا لا يد على قد الحصة نفسد  
ان يجهر بالتسبية والتأخير وان يتم القراءة في الركوع وان  
يعتد الامم والتسبيح والسورة يعني العذاب الاصابع عند ابى  
حنيفة رح وقال ابى يوسف رح ومحمد رح لا بأس به ثم  
مشايخنا رح من قال لا خلاف في القطوع انه لا يكره ومنهم  
من قال في القطوع لا في المكتوبة وقال ابو جعفر رح فيها  
في الحاقانية ان عذب برؤس الاصابع لا يكره وفي موضع اخر  
لو احتاج اليها كما في صلوة التسبيح عذها اشارة او بقلبه  
ويكره ان ينكس على حائط او على عصا الامر عند ويكره التمايل  
على يمينه مرة وعلى يساره مرة اخرى ويكره اخذ القملة والبر  
غوث وقتله او دفنه ولا بأس بقمل الحية والعقرب قالوا اذا لم  
يحتج الى المشي والمعالجة فلما اذا احتاج الى المشي والمعالجة  
فمشى وعالج نفسد ويكره ترك الضابطة في الركوع والسجود  
وتكرار السورة في الفرض اذا كان قادرا على قراءة سورة اخرى

٤٤

وان يصلي حاسرا راسه تكاسلا ولا لباسا اذا فعله تذلا  
وخنوعا ويكره ان يصلي في ثياب البذلة او المهنه والمستح  
ان يصلي في ثلاثة اوتاب قبض وازار وعلامة وعن ابى حنيفة  
رح انه كان يلبس احسن ثيابه للصلوة والمراة ان تصلي في  
قبض وخمار ومقنعة ويكره ان يرفع راسه او ينكسه في  
الركوع وان يعث بتوبه او ينشئ من جسده وان يفرقع اصابعه  
او يشبك بين اصابعه وان يجعل يديه على حاصرتيه وان  
يقلب الحصى الا ان لا يمكنه من السجود فيسويه مرة او مرتين  
وفي الظهر الروايات يستويه مرة وان يترفع الامر عند  
وان يغض عينيه وان يلتفت يمينا او شمالا وان يسجد على  
كورعامة وان يتنحى قصدا يعني اختيارا اذا كان صونا  
لا حروف له واما السعال المدفوع اليه فلا يكره والاحسن  
ان يدفع سعاله ان قدر وان يرد السلام بيده او بجمل الصبي  
في صلوته وان يتنحى قصدا وان يضع في فمه دراهم او  
دنانير بحيث لا يمنع عن القراءة وان منعه عن اداء الحروف



واذا لم يقدر لا يكره ولا يكره في التطوع ويكره تطويل الركعة  
الاولى في التطوع على الثانية الا اذا كان مرويا او ماثورا و  
يكره تطويل الثانية في جميع الصلوة مكروه ويكره نزع القميص  
والقلنسوة ولبسها بعمل يسير ويكره ان يشتم طيبا وان يرمي  
بزرقه ونخامته وان يروح بثوبه او بمروحة مرة او مرتين  
وان يروح ثلث مرات متواليات تفسد وان يرفع كفه الى المرفقين  
وان لا يضع يده في موضعها الا من عذر وان يقف في غير حالة  
القيام وان يترك التسبيحات في الركوع والسجود وان ياتي بالاذن  
كان المشروعة في الانتقالات بعد تمام الانتقالات وفيه  
كرهاتان تركها في موضعه وتخصيلها في غير موضعه ويكره  
ان يمسح عرقه او التراب عن جبهته في أثناء الصلوة او في  
الشهادة قبل السلام ولا بأس للتطوع المنفرد ان يتعوذ من النار  
او يسئل الرحمة عند اية الرحمة ويستغفر وان كان في الغرض  
يكره واما الامام او المقتد فلا يفعل ذلك في الغرض ولا في  
النفل ولا بأس بان يصلي الى ظهر رجل قاعد يتجديا ويصلي

وبين يديه مصحف معلق او سيف معلق او على بساط فيه  
نصا ويرى ولا يسجد على النسا ويرى ويكره ان يسجد عليها و  
يكره ان يكون فوق داسه في السقف او بين يديه او يخذله  
نصورا وصورة معلقة واما اذا كانت مقبوضة الرأس  
يعني اذا لم يكن لها رأس او كان فيها فجاء بخيط او كانت صغيرة  
لا تبدوا للناظر فلا يكره ولا بأس بالصلوة على الظنايس  
واللبود وسائر الفروش اذا كان المفروش رقيقا بحيث يجذب  
الساجد عليه نحو الارض والصلوة ما انتبهت الارض افضل  
ولا بأس بان يكون مقام الامام في المسجد وسجوده في الطأ  
ويكره ان يقوم في الطأ وان ينفر في مكان هو اعلى من مكان  
القوم اذا لم يكن بعض القوم معه فاذا انفراد بالمكان الاسفل  
اختلف المشايخ فيه ويكره للمقتدي ان يقوم خلف الصف  
وحده الا اذا لم يجد فرجة وكذا يكره للمنفرد ان يقوم في  
خلال الصفوف فيصلي فيخالفهم في القيام والقعود ويكره  
الصلوة في طريق العامة في الصحراء من غير سترة اذا خاف  
ويكره



المرويين يديه ويكره الصلوة في معاطن الأبل والمزبلة والحجرة  
والمغتسل والحمام والمقبرة وعلى سطح الكعبة وذكر في الفتاوى  
إذا غسل موضعاً في الحمام وليس فيه تمثال وصلى لأبائيه  
وكذا في المقبرة إذا كان فيها موضع اعتد للصلوة ليس فيه  
قبر ويكره أن يقرأ كلمة أو كلمتين من سورة ثم ترك وبدأ من  
سورة أخرى ويكره للإمام أن يؤم قوماً وهم له كارهون  
بخصلة وأن يتقل عليهم بالتطويل وأن يجعلهم من كمال  
السنة وأن يلجئهم إلى الفتح عليه أن يقرأ ما ينشرون القرآن  
وأن عرض له شئ انتقل إلى آية أخرى أو ركع أن كان قراءاً ما  
يكفيه ويكره أن يمكث في مكانه بعد ما سلم في صلوة بعد  
سنة الأقد ما يقول اللهم انت السلام ومنك السلام  
والبك يرجع السلام تباركت يا ذى الجلال والإكرام به  
ورد الأثر ويكره تقديم العبد والاعرابي والاعمى والفا  
وولد الزنا وإن تقدموا جازاً أراد بالاعرابي الجاهل و  
يكره الكفل قبل صلوة العبد وبعدها بالحيانة و

٥٥ يتنقل في مسجده أو في بيته ويكره أن يدخل في الصلوة وقد  
أخذ غائطاً أو بولاً فإن كان الاهتمام يشغله يقطعها أو  
أن مضى عليها الجزاء وقد أساء وكذا أن أخذ بعد الافتتاح  
ويكره أن تكون قبله المسجد إلى المخرج أو إلى الحمام وإن  
صلى في بيته إلى الحمام فلا بأس به ويكره بين يدي المصلي  
إذا لم يكن عنده حائل نحو السترة أو الاسطوانة أو نحوهما كما  
قال عليه السلام لو علم المأمر من بين يدي المصلي ما إذا  
عليه من الوزر لوقف سبعاً وفي رواية أخرى أربعين  
**فصل** في السترة ولها الإذان ورفع اليدين مع التكبير  
ونشأ الأصابع وجه الإمام بالتكبير والنشأ والقعود والتسمية  
والتأمين والاختفاء بهن أما ما كان أو مقتدياً ووضع اليمنى  
على اليسرى تحت السترة للرجل وعلى الصدر للمرأة والتكبيرات  
التي يوتى بها في خلال الصلوة وتسبيحات الركوع والسجود  
وأخذ الركبتين في الركوع متفرجاً أصابعه وأفتراش الرجل  
اليسرى والقعود عليها ونصب اليمنى <sup>بفسله</sup> والصلوة على النبي



عليه السلام بعد الشهد في القعدة الاخيرة والثناء بها يشبه  
الفاظ القرآن والاشارة عند الشهادتين في بعض الروايات  
كما ذكرنا وقد قيل قراءة الفاتحة في الاخيرين في الفرائض  
الخروج بلفظ السلام والسلام على عيبيه ونساره وقبل بعض  
هذه الافعال ادب وما ذكرنا مما سوى ذلك ادب **فصل**  
في التوافل واعلم ان السنة قبل الفجر ركعتان واربع قبل الظهر  
وركعتان بعده واربع قبل العصر وركعتان بعد المغرب واربع  
قبل العشاء واربع بعدها وان شاء ركعتان وما ذكرنا قبل  
العصر والعشاء فذلك مستحب وفي المحيط ان تطوع قبل  
العصر باربع وقبل العشاء باربع فحسن لان النبي عليه السلام  
لم يواظب عليها وقبل الجمعة اربع وبعدها اربع وعند أبي  
يوسف فرج ستة والافضل عندنا ان يصلي اربعاً ركعتين  
واما سجدة الضحى فقد وردة الاحاديث فيها من ركعتين  
الى اثني عشرة ركعة ثم الافضل في صلاة الليل والنهار اربع  
ركعات بخبرية واحدة عنده وقالوا في الليالي ركعتان والزيادة

٤٧  
على ثمان ركعتان ليلة وعلى اربع ركعات نهاراً مكروهة  
بالاجماع ومن شرع في صلاة التطوع او في صوم التطوع  
افسد ما فعله قضاءؤها وان شرع بنية الاربع ثم قطع  
لا يلزمه الاشفع خلافاً لابي يوسف ربح قالوا هذا في غير  
السنة وما اذا شرع في الاربع قبل الظهر ثم قطع فليزمه  
ان يصلي اربعاً وان شرع في الاربع ولم يقعد على الثانية فقد  
عند محمد وزفر حرم الله لان القعدة الاولى فرض في الغل  
عندها ويقضى الاوليين وقالوا لا تفسد وكل ركعتين اذا  
افسد هما فعليه قضاءهما دون ما قبلها ولو افتتح قائماً  
ثم قعد من غير عذر جاز وان نذر صلاة ولم يقبل قائماً او  
قاعداً يلزمه قائماً وان صلى قاعداً قيل يجوز قياماً وطول  
القيام افضل من عدد الركعات ثم السنة في سنة الفجر  
ان ياتي بها في بيته او عند باب المسجد ان مكن وان لم يكن  
ففي المسجد الخارج وان كان المسجد واحداً فحظ الاسطوانة  
تخوذك هذا اذا كان بعد الشروع في الفريضة وما قبل



شروعهم في الفريضة يأتي بها في أي موضع شاء وأما السنن  
التي بعد الفريضة ان تطوع في المسجد فحسن وفي البيت  
افضل لما روى عن النبي عليه السلام كان يصلي جميع السنن  
والوتر في البيت ومن السنن التراويح واقامتها بالجماعة  
سنة على سبيل الكفاية ايضا حتى لو ترك اهل المحلة  
كلهم الجماعة فقد تركوا السنة فقد اسأوا في ذلك وان  
تخلف من افراد الناس وصلى في بيته فقد تركوا الفضيلة  
وان صلى في الجماعة لم ينالوا فضل الجماعة في المسجد وهكذا  
في المكتوبات والاحتياطي والنية ان ينوي التراويح او  
سنة الوقت او قيام الليل لان المشايخ اختلفوا في اداء  
السنة بنية النفل قال بعض المتقدمين لا يجوز وهو  
قول ابي حنيفة رح وقال بعض المتأخرين يجوز ذكر  
صلى ركعتين بنية صلوة الليل ثم يتبين انه كان طلع الفجر  
قال بعض المتأخرين ينوب عن سنة الفجر وهو قولهما وان  
شك في طلوع الفجر لا ينوب بالاتفاق وان نوى التراويح

صلوة مطلقة فحسب قالوا لا يصح انه لا يجوز ووقته بعد  
العشاء لا يجوز قبلها وهو المختار ولو صلى العشاء امام  
وصلى التراويح امام اخر ثم علم ان الامام صلى العشاء على  
غير وضوء بعيد العشاء والتراويح وان فاتته تروية  
او ترويتين ذكر في الذخيرة اختلف المشايخ في زماننا  
قال بعضهم يوتر مع الامامة يقضى ما عليه من تروية  
او ترويتين وقال بعضهم يصلي التراويح المتركه ثم يوتر  
واما الاستراحة فيجلس بين كل ترويتين مقدار تروية  
وان استراح على خمس تسليمات قال بعضهم لا بأس به  
وقال اكثر المشايخ لا يستحب والافضل تعديل القراءة بين  
التسليمات وان صلى قاعدا بغير عذر ساجد بغير كراهية  
وان كان الامام قاعدا بعذر والقوه قائم جاز ومن عذر  
كراهية ولا يستحب ولو صلى التراويح كلها بتسليمات واحدة  
وقد تعد على رأس كل ركعتين جاز ولا يكره لانه اكمل في المحظ  
واذا شكوا انهم صلوا بتسليمات او بعض تسليمات



ففيه اختلاف والضحج انهم يصلون بتسليمة اخرى  
فراى وذكر في الملقط بقراء في التراويح مقدار ما لا يؤدى  
الى تغير القوم وفي الفتاوى بقراء في كل ركعة ثلاثين آية  
حتى يقع به الختم ولو لم في التراويح ثم اقتدى باخرى في  
التراويح تلك الليلة لا يكره واذ بلغ الصبي عشرين سنة  
في التراويح يجوز وذكر في بعض الفتوى انه لا يجوز وهو  
المختار وان صلى اربع ركعات بتسليمة واحدة ولم يقعد على  
رأس ركعتين يجرى عن تسليمة واحدة وهو المختار واذ  
فرغ من التشهد ينظر ان علم انه يتقل على القوم لا يزيد الدعاء  
لما تورة ولو تذكر وتسليمه بعد الوتر فقال ابو بكر  
محمد بن الفضل رح لا يصلوه بجماعة وقال صد الشريعة  
رح يجوز ان يصل بجماعة ولو سلم الامام على رأس ركعة  
سأهيا في الشفع الاولى ثم صلى ما بقى على وجهها قال  
مشايخ بخارى عليه رحمة الباري يقضى الشفع الاولى  
لا غير وقال مشايخ سمرقند رح قضاء الكل والوتر

ثلاث ركعات بقراء الفاتحة والسورة في جميع ركعاتها و  
يقف في الثالثة قبل الركوع في جميع السنة ولا يصل بجماعة  
الا في شهر رمضان والمسبوق يقف مع الامام ولا يقف  
بعدها وان شك انه في الثالثة او في الثانية يقف مرتين  
لان تكرار القنوت في موضعه مكروه وفي المسئلة الثانية  
لم يقع احدهما في موضعه وذكر في الذخيرة ان قف في الاولى  
او في الثانية ساهيا لم يقف في الثالثة وبينهما فرق وهل  
يصل في اخر القنوت على النبي عليه السلام قال الفقيه ابو  
اللبت رح يصل ويذكر في بعض الفتاوى لا بأس بان يصل و  
هل يجهر الامام القنوت قال محمد بن الفضل يخاف كذا  
جرة العادة في مسجد ابو حفص الكبير رح وقال صاحب  
الذخيرة برهان الدين رحمة الله استحسوا الجهر في بلاد  
العجم ليعلنوا وذكر في شرح الطحاوى يكون ذلك الجهر  
دون جهر القراءة واما المقفدي فهو مخير ان شاء قنوت  
شاء امروا ان شاء سكك كذا مروي على الاختلاف بين



يوسف ومحمد رحمهم الله وان كنت او اقر لا يرفع صوته  
بالاتفاق **فصل** **باب** الكلام في الصلوة واذا تكلم بكلام  
الناس ناسيا او عامداً تفسد لكن بشرط ان يكون  
مسموعا لنفسه وان لم يسمع حروفه او يكون مضحكا او  
ان لم يسمع بنفسه تفسد وان نام فتكلم او ضحك تفسد  
وان التفت في الصلوة او تاوه او بكى فارتفع بكاؤه ان كان من  
ذكر الجنة او النار لم يقطعها وان كان من رجع او مصيبة  
يقطعها ولا فرق بين قوله اوه وبين قوله اه وقال ابي يوسف  
رحم الله الا تفسد في اه واف وتقف وفي الملقط اذا سقط  
الحية فقال **بسم الله الرحمن الرحيم** تفسد عند محمد  
رحم الله فالابي يوسف رح وروى عن محمد رح ان كان  
المريض لا يملك نفسه لا تفسد صلوته كما لو نجسا  
او عطس فارتفع صوته وحصل به حروف لم تفسد  
ذكر في الحاقانية وفي الذخيرة اذا قال المريض يارب او  
قال بسم الله لما يلحقه من المشقة لا تفسد ولو اجأ

والانفساء

المصل

المصلي بلا اله الا الله او اخبر بما يسره او سيوره  
المسئلة او يجبه فقال سبحان الله او قال الحمد لله  
او قال لا حول ولا قوة الا بالله تفسد عند هؤلاء  
لا يبي يوسف رح وذكر القاضي الامام فخر الدين رحمه الله  
قوله اجاب يعني قيل له هل اله غير الله فقال لا اله الا  
الله ولو اراد اعلامه انه في الصلوة لا تفسد صلوته ولو  
عطس فقال الحمد لله لا تفسد ولو عطس اخر فقال  
الحمد لله يريد استغفر الله تفسد ولو عطس في الصلوة  
فقال اخرين حمد الله فقال المصلي امين تفسد وان  
فتح على من ليس في الصلوة تفسد وان فتح على امامه  
قبل ان فتح بعد ما قرا مقدار ما يجوز به الصلوة تفسد  
والصحيح انه لا تفسد وان انتقل الامام الى اية اخرى ففتح  
عليه بعد الانتقال تفسد صلوة الفاتح وان اخذ الامام  
فسدت صلوة الكل وان فتح غير المصلي على المصلي فاخذ  
بفتحه تفسد وان اكل او شرب عامدا او ناسيا تفسد



اللهم اكرمني وقال النعم على واصلي امرى وارزقني العافية  
او قال اللهم اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين لا تقصد ولو  
قال اللهم اغفر لاي فففيه اختلاف المتأخرين ولو قال  
اللهم اغفر لي تقصد ولو قال اللهم ارزقني ديتك او  
جنتك او حج بيتك لا تقصد ولو قال اللهم ارزقني دابة او  
كرما او اقضي ديني تقصد ولو نظر الى كتاب وفهم ان نظر  
غير متفهم لا تقصد بالاجتماع وان نظر مستفهم اذكر  
في الملقط تقصد صلوته عند محمد <sup>ص</sup> وذكر في الاجناس  
لا تقصد صلوته عند ابي يوسف رخ وبه اخذ مستأجنا  
ان قراء من الصحف او من المحراب تقصد عند ابي حنيفة <sup>رحم</sup>  
خلافهما ولو اخذ حجر افرمى به تقصد ولو كان معه حجر  
فرمى به لا تقصد وقد ساء وفي الاجناس ان رمى باطراف  
اصابعه واحد لا تقصد ولو حرك جسده مرة او مرتين  
لا تقصد وكذلك اذا فعل ما را غير متواليات لا تقصد و  
لو فعل متواليات تقصد وذكر في الاجناس اذا قل القلعة

مرارا ان قل قل مقدار كالتقصد وان كان بين القتل و  
فرجة لا تقصد والكف عنه افضل وكذا الورق بمرجة  
او بتوبه مرة او مرتين لا تقصد ولو تخنج بريد به الاعلام  
انه في الصلوة وسبع حروفه او تخنج لتحسين الصوت منعدا  
تقصد عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله كذا ذكره  
في الاجناس ولو استاذن رجل فجهر بالقراءة او قال الحمد  
لله او قال الله اكبر لا تقصد وان قبلت المصلي امراته ولم  
يقبلها هو فصلونه بقامة ولو قبل هو بشهوة او بغير  
شهوة فسدت صلوته المصلي اذا وسوسه الشيطان فقال  
لا حول ولا قوة الا بالله ان كان ذلك في امر الاخرة لا تقصد  
واذا كان ذلك في امر الدنيا تقصد كذا ذكره في الذخيرة المصلي  
اذا اراد ان يسلم على غيره ساهيا فقال السلام فتذكر  
فسكت تقصد الصلوة وذكر في الذخيرة المشي في الصلوة  
اذا كان مستقبل القبلة لا تقصد اذا لم يكن متلاحقا ولم  
يخرج من المسجد وفي القضاء ما لم يخرج عن الصفوف و



بعض المشايخ قالوا في رجل رأى فرجة في الصف الثاني فمشى  
اليها فسدها لا تقصد ولو مشى الى الثالثة تفسد هذا  
كله اذا لم يكن مستديرا القبلة واما اذا استدبر القبلة فسدت  
كما استدبر القبلة على ظن انه رجع ثم تبين انه لم يكن رجع  
فسدت صلوته وان لم يخرج من المسجد ولو وضع <sup>الصلوة</sup> أو أهلى  
تفسد ولو تابع ما بقي بين اسنانه ان كان زائدا على قدر الحمضة  
تفسد وان كان قدر الحمضة <sup>راقتين</sup> لا تفسد صلوته ولا تفسد  
صومه ايضا **فصل** في السجدة السهو سجد السهو واجبة  
ولا تجب الا بترك الواجب او بتأخير <sup>الركن</sup> ركن ما يترك الواجب  
فكما اذا نسى قراءة القنوت والتشهد في القعدة <sup>كلتا</sup>تين في اظهر  
الروايات او تكبيرات العيدين وكما اذا جهر فيها بخافت او  
خافت فيها بجهر وذكر في الدخيرة تجب ستة اشياء  
بتقديم ركن نحو ان يركع قبل ان يقرأ او يسجد قبل ان يركع  
او بتأخير ركن نحو ان يترك سجدة صلبية فتذكرها  
في الركعة الثانية فسيها او يؤخر القراءة الى الثانية

او الثالثة او الرابعة ويتكرر الركن نحو ان يركع مرتين او  
يسجد ثلث مرات وتغيير الواجب نحو ان يجهر فيها بخافت  
او خافت فيها بجهر ويترك الواجب نحو ان يترك القعدة  
الاولى في الفرائض ويترك السنة لمضافة الى جميع الصلوة  
نحو ان يترك قراءة التشهد في القعدة الاولى كذا ذكره  
في المحيط وكان القاضي الامام صدر الاسلام يقول  
وجوبه بشئ واحد وهو ترك الواجب وهذا الجع ما قبل  
فيه فان هذه الوجوه الستة يخرج على هذا القول  
اما التقديم والتأخير فلا من مراعات الترتيب واجبة عند  
اصحابنا الثلاثة رحمهم الله وانه يمكن فرضا كما قال  
زفر راج فادترك الترتيب فقد ترك واجبا وادكر ركنها  
فقد اترك الركن الذي بعده واداءه من غير تأخير واجب  
والجهر في محله واجب والمخافة كذلك واما التشهد  
في القعدة الاولى فان صدر الاسلام كان يقول هو  
واجب وعليه المحققون من اصحابنا راج وهو الاصح



وذكر في المحيط ولوجه فيها يخاف او خافت فيما يجهر  
 قد ما يجوز به الصلوة تجب وهو الاصح وذكر في  
 النوادر ان خافت الفاتحة او اكثرها او خافت من السورة  
 ثلث ايات قصار او اية طويلة فعليه الشهو وان خافت  
 اية قصيرة تجب عند ابي حنيفة رج خلا فالحما وادني  
 الجهر ان يسمع غيره وادني الخافه ان يسمع نفسه وهو  
 المختار ذكره في الغنية ولو قام الى الخامسة او قعد في  
 الثالثة ساهيا تجب عجز القيام والقعود وان نهض  
 الى الثالثة ساهيا ان كان الى القعود اقرب يقعد وفي  
 وجوب سجدة الشهو واختلاف وانما يكون الى القعود اقرب  
 اذ لم يرفع ركبتيه فان كان الى القيام اقرب لم يقعد وسجد  
 للشهو ولو كرر الفاتحة في الاولين او اقرأ القرآن في  
 ركوعه او سجوده او في التشهد يجب وان قرأ الفاتحة  
 في الاخرين مرتين او ضم فيها السورة بالفاتحة او  
 قرأ التشهد مرتين في الاخيرة او تشهد قائما لا سهوا

في القعدة

كذا

هو المختار ذكره في الاجناس ولو زاد في التشهد الاول ان  
 قال اللهم صل على محمد وعلى آل محمد تجب الاتفاق وروى  
 عن ابي حنيفة رج ان زاد حرفا تجب وروى عنهما ان قال  
 اللهم صل على محمد لا تجب وان سكت في الاخرين متعديا  
 فقد ساء وان سكت ساهيا تجب سجدة الشهو وقال  
 ابو يوسف رج لا سهو عليه وان قرأ بعد التشهد في الاخرة  
 لا سهو عليه وان قرأ مكان التشهد تجب وان تذكر القنوت  
 بعد الركوع لم يعد وان تذكر في الركوع فضيه روايتان وقال  
 الشافعي رج عاد وان لم يعد فعليه سجدة الشهو وان سلم  
 على راس الركعتين في الظهر على من انه امرها ثم تذكر انه لم يسمها  
 يسجد للشهو وان سلم على من امرها جمعة او فراسا  
 وان سهر عن القعدة الاخيرة فقام الى الخامسة يعود الى  
 القعدة ما لم يسجد ويسجد للشهو وان قيد الخامسة  
 بالسجدة بطلت فرضه ونحو ذلك صلواته نفلا وعليه ان  
 يضم اليها ركعة سادسة ويسجد للشهو وان كان قعد

في القعدة



في الرابعة كان فرضه تاما والركعتان نافلة ويسجد  
 للشهو وسهو الامام يوجب السجدة عليه وعلى القوم  
 وسهو الموتى لا يوجب على الامام ولا عليه وان سهر عن السجدة  
 يعني اطلال القعدة على ظن انه خرج من الصلوة ثم علم فسلم  
 يسجد للشهو وان سلم من عليه الشهو يريد به قطع الصلوة  
 يعني لا يريد سجدة الشهو ثم بداله فله ان يسجد للشهو  
 ما لا ينكح وما لا يستدبر القبلة وان شك في القيام انه كبر  
 للافتتاح او لا ففكر وطال تفكره وعلم انه كبر او ظن انه  
 لم يكبر فلعاد التكبير ثم تذكر انه كبر فعليه ان يسجد للشهو  
 ثم الاصل في التفكير ان منعه عزاء ركن او واجب يلزمه  
 الشهو وقال بعض المشايخ ان منعه عن القراءة او التسليم  
 يجب الشهو وان سلم المسبوق مع امامه لا سهر عليه وان  
 سلم بعده تجب عليه الشهو وفي الملقط المسبوق اذا سلم  
 مع امامه او كبر ايام التشريق مع امامه فعليه السهو  
 المسبوق يتابع امامه في سجود الشهو وان قام قبل سجدة

الامام

وقرأ وركع ٤٤

الامام فان قام قبل ان يفرغ الامام من التشهد فالمسئلة على  
 وجوه ان كان مسبوقا بركعات او ركعاتين امثلت ركعات  
 فان كان مسبوقا بركعة او ركعتين ان وقع من قرائته بعد  
 فراغ امامه من التشهد مقدار ما تجوز به الصلوة جاز  
 صلوته لو مضى على ذلك والافسد لان قيامه وقرائته  
 قبل فراغ الامام من التشهد لا يعتبر وان كان مسبوقا  
 بثلاث ركعات فان وجد منه بعد ما قعد الامام قد تشهد  
 قيام وان لم يوجد القراءة معه جازت صلوته وعليه ان يقرأ  
 في الاخيرين لان القراءة في الركعتين منها فرض وفي الثالثة  
 القيام فرض وان لم يوجد قيامه بعد تعدد الامام قد تشهد  
 فسدت صلوته وذكر في الحاقانية رجل صلى ولم يدركنا  
 صلى اربعا قال ان كان ذلك اول ماسرهي استقبل يعني اول  
 ماسرهي في عمره وعليه اكثر المشايخ وان سهر في غير مرة يتري  
 وسجد وان وقع تحريه على ظن انه صلى ركعة يضيف اليها  
 ركعة اخرى ويسجد للشهو وان وقع تحريه على انه صلى

ولم يسجد حتى يسجد الامام للشهو يتابعه ويرتفع في قامه وركوعه وان لم يتابع الامام يسجد اذا فرغ وان سهر في غير وقت يسجد ايضا

من سجد في غير وقت يسجد ايضا  
 من سجد في غير وقت يسجد ايضا



ركعتين يقعد ويتشهد ويسلم ويسجد للسهو وان لم  
يقع تحريمه على شيء يأخذ بالاقول ان كان في صلاة الفجر  
كانه صلى ركعة فيقعد لاحتمال انه صلى ركعتين وفي  
الدخيرة لو شك في ذوات الاربع منها الاولى والثانية او  
الثالثة يقعد على كل ركعة وفي فتاوى الفضلى اذا راد بين  
الثانية والثالثة لا يقعد وهو الصحيح الا في المغرب والوتر  
واذا بدا بالسورة في الاولى لا بالفاتحة فعليه كسره وان  
قرأ حرفا كذا في الحاقانية وسجد السهو وسجدتان بعد السجدة  
ويتشهد ويسلم ويأتي بالصلاة على النبي عليه السلام في  
كلتا القعدتين والارعية في قعدة السهو وقال بعضهم يأتي  
بالارعية لما تورة فيها واذا قرأ القرآن في ركوعه او في سجده  
او في حال التشهد تجب عليه سجدة السهو لان هذه قعدة  
وهذه المواضع كلها موضع التثاء ولو سهى في سجدة السهو  
لا تجب عليه سجدة السهو بانه اذا وقع الشك بين الركعة  
والركعتين فانه يجعلها ركعة فان وقع الشك بين الركعتين

والثالثة فانه يجعلها ركعتين فان وقع الشك بين الثالثة  
والرابع يجعلها ثلثا الا انه يقعد في الثالثة لجواز ان يكون  
اربعا احتياطاً ثم يقوم ويضم اليها ركعة اخرى وعند  
الشافعي يخرج يمينه على الاقل في الخصال كلها **مقطوع** في زلة الفاء  
الاصل فيه ان لم يكن مثله في القرآن والمعنى بعيد متغير لا جذا  
تفسد صلوته كما اذا قرأ هذا الغبار مكان الغراب <sup>تغير</sup>  
وكذا ان لم يكن مثله في القرآن ولا معنى له كما اذا قرأ يوم تلي  
السرايل مكان السراير . وان كان مثله في القرآن والمعنى  
بعيد ولم يكن متغيرا فاحتشأنفسد وهو الاحوط وقال  
بعض المشايخ لا تفسد لعموم البلوى ولا يقاس مسائل  
زلة الفاء بعضها على بعض الا بعدا كاملا في اللغة و  
ان بدّل حرفا مكان حرف الاصل فيه ان كان بينهما قريب  
الخروج او كانا من مخرج واحد لا تفسد كما اذا قرأ فلا تنكهر  
بالكاف مكان فلا تفهم اما اذا قرأ مكان الذال ظا او  
مكان الصاد ظا او على القلب ففسد صلوته وعليه اكثر



الاثمة وروى عن محمد بن سلمة رح انه لا تقصد لان العجم  
 لا يميزون وكان القاضي الامام الشهيد الحسن يقول لا يحسن  
 فيه ان يقول ان جرى على لسانه ولم يكن مميذا وفي زعمه انه  
 ارى الكلمة على وجهها لا تقصد وكذا روى عن محمد بن  
 مقاتل والشيخ الامام اسماعيل الرازي وذكروا في النجاشي  
 ان لم يكن بين الحرفين اتحاد المخرج ولا قرينه الا ان يكون فيه  
 البلوى عامة نحو ان ياتي بالذال الضاد لا تقصد عند بعض  
 المشايخ وفي قطع الكلمة بان قال الحم دله ان الشيخ الامام  
 شمس الاثمة رح يعني بالفساد وعامة المشايخ قالوا لا تقصد  
 لعموم البلوى ما الوقف فلا يوجب فساد الصلوة لعموم البلوى  
 ايضا عند عامة علمائنا وعند بعض تقصد نحو ان يقرأ  
 لا اله ووقف وابتداء الا هو او قرأ ولقد وصينا الذين  
 اوتوا الكتاب من قبلنا ووقفوا ابتداء واياكم ان تقوالله  
 او قرأ يخرجون الرسول وابتداء واياكم ان تؤمنوا بالله الى  
 غير ذلك ولو وصل حرفا من كلمة الى كلمة اخرى بان قرأ

بالانفس

اياك تقصد فاياك تستعبر او كما يكون اوقرا اذ اجاء بضر الله و  
 ما اشبه ذلك لا تقصد على قول العامة وعلى قول بعض المشايخ  
 تقصد وبعض المشايخ قالوا ان علم ان القرآن كيف هو الا انه  
 جرى على لسانه هذا لا تقصد وان كان في اعتقاده ان القرآن  
 كذلك تقصد وذكر في الملقط ولو قرأ الحمد بالهراء او قرأ  
 كل هو الله ولا يقدر على غيره تجوز صلواته ولو قرأ قل  
 اعوذ بالذال او قرأ فسا، صباح المنذرين بكسر الذال لا  
 لا تقصد ولو قرأ الانع لب العالمين باللام مكان رب لا تقصد  
 وعند أبي حنيفة رح فيمن قرأ واذا ابتلى ابراهيم ربه او خالق  
 الباري المصور او هو يطعم ولا يطعم لا تقصد وان زاد حرفا  
 ان لم يغير المعنى لا تقصد وان غير المعنى تقصد نحو ان يقرأ  
 وانك لمن المرسلين وان سعيهم كسفى قالوا لا تقصد وينبغي  
 ان لا تقصد وذكر في زلة القاري للشيخ الامام حسام  
 الدين أبي سعيد بن اسعد النسفي رح لو قرأ الله السمد  
 بالسين لا تقصد وهو اختيار نجله الدين النسفي رحمة الله



ولوقراء عني مكان حتى لا تقسده ولوقال سمع الله لم  
 حمد مكان <sup>النون</sup> يرحي انه لا تقسده ولوقراء يدع اليتيم يتسكن الدال  
 او بضم الدال وترك التشديد لا تقسده لعموم البلوى ولو  
 قراء ان الذين امنوا وعملوا الصالحات ووقف وقرا اولئك  
 اصحاب الجحيم لا تقسده ولوم يوقف وصل قال عامة المشايخ  
 تقسده وعن عبد الله بن مبارك <sup>مكان الجنة</sup> وابي حفص الكبير ومحمد  
 ابن مقاتل وجماعت من المراءون رحمهم الله انه لا تقسده و  
 كذا اثنى ابو نصر المازني كرج ولوقراء ان الله يرى من  
 المشركين ورسوله بكسر اللام لا تقسده ولوقراء انا كنا  
 منذرين بفتح الدال تقسده قطعاً وذكر في فتاوى قاضي  
 لوقراء يدع اليتيم يتسكن الدال تقسده وكذا لوقراء يتخلون  
 بالتاء مكان الدال تقسده ولوقراء نحن خلقنا مكان انا  
 جعلنا اوقراء اياك نعبد بغير التشديد لا تقسده عند  
 المتأخرين اوقراء ما ضررتهم بالدال وبالزاء وبالظاء  
 تقسده ولوقراء ما ضررتهم بالتاء لا تقسده ولوقراء

ولوقراء ما اضرهم  
 مكان الضاد

حظ

خفف الخفيفة بالتاء <sup>مكان الطاء</sup> فيه تقسده ولوقراء ثبت يدي ابي  
 لهب بالدال تقسده صلوته ولوقراء رحلة الشتاء والسيف  
 بالسيف تقسده وكذلك لوقراء الشطآن <sup>بالطاء مكان</sup> التاء قال القاض  
 الامام فخر الدين قاضي خاندج في فتاواه اذا خفف المستند  
 لا تقسده صلوته بخفيف المستند الا في قوله رب العالمين  
 اوقراء اياك نعبد بغير تشديد تقسده صلوته وعامة المشايخ  
 رج على ان ترك المد والتشديد بمنزلة الخطاء في الاعراب لا  
 تقسده الصلوة في قول المتأخرين ولوقراء <sup>فعل</sup> عظيم بالصاد لا  
 تقسده ولوقراء الشيطان بالتاء لا تقسده ولوقراء قل هو الله  
 احب بالتاء تقسده ولوقراء ولا الصالحين امين بتشديد  
 الميم تقسده ولوقراء اللهم صل على محمد لا تقسده ولوقراء ما  
 ودعك بترك التشديد لا تقسده ولوقراء التشديد في الرب  
 تقسده ولوقراء كيدهم في تطليل بالطاء تقسده ولوقراء  
 بالدال لا تقسده ولوقراء جمالة الحب بالتاء تقسده ولو  
 قراء من الجنة والناس بنصب الجيم لا تقسده ولوقراء

ولا الصالحين  
 مكان الضاد  
 تقسده



والقمر اذا نلتها او قراء افقيتيا بالتشديد لا لنفسه صلواته  
فصل في حقوق المسجد الحقيق للمسجد اثني عشر شيئا  
احدها التسليم على القوم اذا كانوا جلوسا واذا كانوا في  
الصلوة او لم يكن في المسجد احد يقول السلام علينا من  
ربنا وعلى عباد الله الصالحين والثاني ان يصلي ركعتين لما  
روى عن النبي عليه السلام انه قال لكل شئ تحية وتحية  
المسجد ركعتان وروى عن النبي عليه السلام انه قال اذا  
دخل احدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلي ركعتين والثالث  
ان لا يتكلم فيه بسلام الدنيا لما روى عن النبي عليه السلام  
انه قال من تكلم بسلام الدنيا في المساجد احبط الله عمله  
اربعين سنة وروى عن النبي عليه السلام انه قال سباني  
رمان على امتي احاديثهم في المسجد وامر ديناهم ليس لله  
فيهم حاجة فلا تجالسوه وروى عن خلف ابن ابوب  
رحمة انه عليه السلام انه كان في المسجد فدخل غلامه فساله  
شيئا وقام وخرج من المسجد فاجابه فقيل له في ذلك

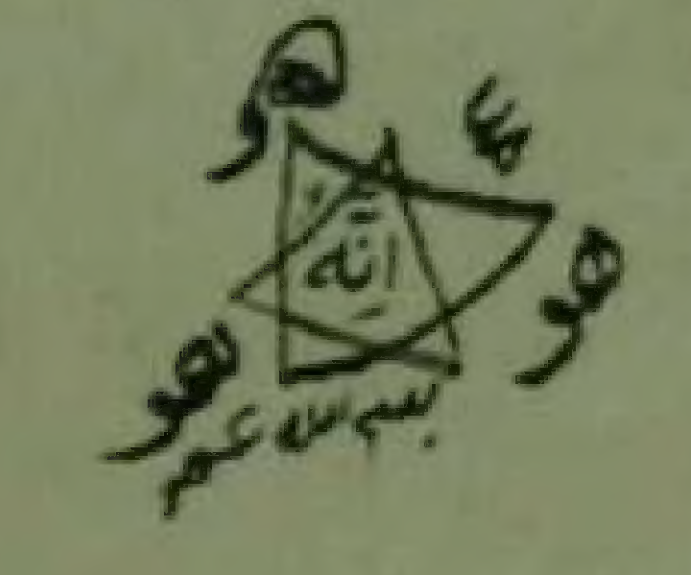
فقال له اتكلم بسلام الدنيا في المسجد منذ ثلثين سنة  
فكرهت ان اكلم اليوم والرابع ان لا يسيل السيف فيه  
والخامس ان لا يطلب ضالة فيه والسادس ان ينزه المسجد  
عن النجاسات والعذرات والصبيان والمجانين لما روى  
عن النبي صلى الله عليه وسلم جنبوا مساجدكم عن صبيانكم  
ومجانينكم وبيعكم وشوائكم وسلي سيفكم ورفع اقامة  
حدودكم وخصوماتكم والسابع ان لا يبيع فيه ولا  
يشترى والثامن ان لا يناع في المكان لانه يؤذي المؤمنين  
وايذاء المسلمين انهم اعظم لقوله تعالى والذين يؤذون  
المؤمنين والمؤمنات بغير ما اكتسبوا فقد احتملوا  
بهتاناً واتهاماً مبيناً والتاسع ان لا يبرق فيه ولا ينمط  
لما روى عن النبي عليه السلام انه قال ان المسجد ينزوك  
من النجاسة كما ينزوي الجمل من النار والعاشرون ان لا  
يقام فيه الحد والحادي عشر ان لا يمد رجله والثاني  
عشرون ان لا يترين بدي المصلي الحمد لله على ثماحه والرسول



افضل السلام  
 تم الكتاب  
 بعون الله  
 وحسن  
 التو  
 فيق

بسم الله الرحمن الرحيم  
 الحمد لله الذي هدانا لهذا  
 الذي كنا لنهتدي لولا  
 ان هدانا الله  
 والحمد لله رب العالمين  
 في شهر ربيع الاول سنة  
 ١١٦٦

بسم الله الرحمن الرحيم  
 الحمد لله الذي هدانا لهذا  
 الذي كنا لنهتدي لولا  
 ان هدانا الله  
 والحمد لله رب العالمين  
 في شهر ربيع الاول سنة  
 ١١٦٦



١١٦٦  
 ٨